هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة العلوم التطبيقية

كلية العلوم الإدارية

البكالوريوس في العلوم السياسية

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 11-13 أبريل 2022

HA051-C3-R051

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2022

جدول المحتويات

أ. مقدمة 3
ب. بيانات البرنامج.....5
ج. ملخص الأحكام.....8
د. المعايير والمؤشرات 10
المعيار (1).....10
المعيار (2).....22
المعيار (3).....32
المعيار (4).....41
هـ. الاستنتاج 50

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداهما الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019–2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشرًا، وتشكل أساسًا لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير **الأربعة** المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

المعيار 1: ***برنامج التعلُّم***
المعيار 2: ***كفاءة البرنامج***
المعيار 3: ***المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين***
المعيار 4: ***فاعلية إدارة وضمان الجودة***

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمْنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئيًّا" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكمٌ العام للبرنامج.

ويتناول التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدْرَجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة العلوم التطبيقية
الكلية/ القسم*	كلية العلوم الإدارية
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	البكالوريوس في العلوم السياسية
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	قرار مجلس الوزراء رقم: (و د 140-2004) رقم التسكين: Q19-074
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	8
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	5 سنوات من تاريخ التسكين
عدد الوحدات*	45
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	540
أهداف البرنامج*	يهدف برنامج "البكالوريوس في العلوم السياسية"، إلى تحقيق الأهداف التالية: 1. تلبية احتياجات المجتمع في مملكة البحرين ودول المنطقة، بتخريج كوادر من المتخصصين المؤهلين في حقل العلوم السياسية القادرين على حل المشكلات؛ للعمل في المجال الدبلوماسي، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والوزارات،

	والمؤسسات العامة والخاصة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات صناعة الرأي العام. 2. إعداد خريج ملم بالمعارف الأساسية والمتقدمة في فروع العلوم السياسية المختلفة، ويمتلك قدرًا وافيًا من المهارات: الذهنية والعملية، ومهارات الاتصال، والتفكير الناقد؛ تؤهله لدخول سوق العمل، والمساهمة في خدمة المجتمع. 3. إعداد خريج قادر على البحث العلمي الجماعي والفردي في المجالات المختلفة للعلوم السياسية. 4. تأهيل الطلبة للدراسات العليا في مجال العلوم السياسية والمجالات ذات العلاقة. 5. المساهمة في التنشئة السياسية، وتعميق قيم المواطنة الصالحة، وترسيخ القيم السلوكية والوطنية القائمة على الحوار الموضوعي، والتسامح واحترام الآخر.
مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*	عند الانتهاء من دراسة هذا البرنامج سيكون الخريج قادرًا على: • امتلاك معرفة ناقدة، وفهم للمبادئ والمفاهيم والأساليب الجوهرية في العلوم السياسية والمجالات ذات العلاقة. • إظهار المعرفة الناقدة والفهم للقضايا المعاصرة، وبعض النظريات والمعايير المتخصصة، وطرق البحث العلمي في المجالات المختلفة للعلوم السياسية. • استخدام المهارات المتخصصة لتطبيق النظريات والمفاهيم المتعلقة بالعلوم السياسية والمجالات ذات العلاقة لمعالجة المشكلات المعقدة في البيئة السياسية.

	• استخدام المهارات المتخصصة في تطبيق طرق وأساليب البحث العلمي؛ لتقصي القضايا والمشكلات السياسية الشائكة. • استخدام نطاق من الأساليب والمناهج المتخصصة في حقل الدراسات السياسية والمجالات ذات الصلة؛ لتحديد المشكلات والتحديات في البيئة السياسية الوطنية والإقليمية والدولية. • إجراء تحليل نقدي للمعلومات والممارسات في مجال السياسة والمجالات ذات العلاقة؛ لاستنباط وتطبيق الحلول للمشكلات السياسية والدولية المعقدة. • استخدام المهارات الخاصة للتواصل مع الأقران والمتخصصين، ولمعالجة وعرض البيانات وتفسيرها من خلال تطبيق تقنية المعلومات (باستخدام التطبيقات المناسبة). • العمل بمستوى اختصاصي في بيئة سياسية متغيرة ومتحولة ضمن فرق عمل، مع تحمل المسئولية عن صنع القرار وأعمال الآخرين.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم
جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	**برنامج التعلم**	**مستوف**
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف جزئيًّا
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	**كفاءة البرنامج**	**مستوف**
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف
المعيار (3)	**المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين**	**مستوف**

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف جزئيًّا
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	مستوف
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف
المعيار (4)	**فاعلية إدارة وضمان الجودة**	**مستوف**
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف
المؤشر 4.4	المقايسة المرجعية والاستبانات	مستوف
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسة من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافهما الاستراتيجية.

الحكم: *مستوف*

- لدى جامعة العلوم التطبيقية إجراءات وسياسات واضحة ومعلنة؛ لضمان أن برامجها تفي بالغرض من طرحها، وتلتزم بلوائح مجلس التعليم العالي. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي فإن برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية هو أحد البرامج التي تطرحها كلية العلوم الإدارية بجامعة العلوم التطبيقية، والتي مُنحت رخصة إنشائها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم: (ود 2004/140)، الصادر في 2004/7/5، كما ورد في الوثيقة، الخاصة بترخيص الجامعة والبرنامج. ووفقًا لمقابلات الزيارة الميدانية الافتراضية، فإنَّ للبرنامج خطة تشغيلية واضحة تتسق مع الخطة التشغيلية للكلية والجامعة. ويُطبق القائمون على البرنامج السياسات الخاصة بمتابعة وتطوير البرامج من خلال المراجعات السنوية والدورية. ويتم الاستعانة بالمجلس الاستشاري للبرنامج للتأكد من ملاءمة البرنامج لمتطلبات سوق العمل، والتزامه باللوائح المعنية والمعايير المهنية.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، والأدلة والوثائق المقدمة، توجد سياسة لإدارة المخاطر على مستوى جامعة العلوم التطبيقية. كما توجد سجلات للمخاطر للعام الأكاديمي 2020–2021، على مستوى الجامعة، وعلى مستوى كلية العلوم الإدارية. ويتضمن سجل الكلية مجموعة من المخاطر التي يمكن أن تواجه

برامجها الدراسية، ومدى تأثيرها والمسئولين عنها. ولاحظت اللجنة في سجل مخاطر الكلية للعام الأكاديمي 2020–2021، أن تغير أعداد الطلبة يمثل خطرًا كبيرًا، وأنَّ تأثير هذا الخطر مرتفع. وقد ازداد هذا الخطر وفقًا لسجل المخاطر للعام الأكاديمي 2021–2022. وهذا يشير إلى أن الإستراتيجيات التي وردت في سجل مخاطر الكلية للعام الأكاديمي 2020–2021، لم تكن فعالة في زيادة قدرة الكلية على مواجهة هذا الخطر. ومع ذلك، أعادت الكلية تبني هذه الإستراتيجيات في سجل مخاطر العام الأكاديمي 2021–2022، على الرغم من أن تفاصيل تلك الإستراتيجيات اختلفت وفق ما ورد في مقابلات اللجنة مع إدارة الكلية. لذا، توصي اللجنة بتفصيل الإستراتيجيات في سجل مخاطر الكلية، بحيث لا تبدو مكررة من عام لآخر على الرغم من تغير حالة الخطر. كما تبين للجنة – خلال المقابلات – أنَّ هذا الخطرَ لا يمس برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية؛ نظرًا لكون البرنامج هو البرنامج الوحيد في مملكة البحرين. لذا، تقترح اللجنة عمل سجل مخاطر خاص لقسم العلوم السياسية؛ لِتَبَيُّن حالة المخاطر التي قد تختلف عن مخاطر أقسام الكلية الأخرى. وبناءً على ما ورد في مقابلات اللجنة مع المسئولين عن البرنامج والطلبة بشأن استحداث برنامج "ماجستير في العلوم السياسية"، ورغبة بعض الطلبة في نقل برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية إلى كلية الحقوق، ربما ترغب الجامعة في التأكد من انسجام البرنامج داخل كلية العلوم الإدارية.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي والأدلة والوثائق المقدمة، يلتزم برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية بمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، حيث تم تسكين هذا البرنامج في المستوى الثامن، كما تم الإدراج المؤسسي. وقد شارك أعضاء القسم في تسكين مقررات البرنامج وفقًا لمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

- مسمَّى البرنامج هو (البكالوريوس في العلوم السياسية)، وهو مسمى مختصر وموضح لنوعه ومحتواه ومستواه، كما أنه موثق بشكل واضح ودقيق في وثيقة مواصفاته، وشهادات المؤهل، وموقع الجامعة الإلكتروني، ودليل الجامعة.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، ووثيقة مواصفات البرنامج، فإن لبرنامج البكالوريوس في العلوم السياسية خمسة أهداف واضحة، وملائمة، ومرتبطة بمخرجات التعلم. وقد أوضحت الأدلة والوثائق المقدمة أنَّ هناك مراجعة دورية للبرنامج، وأهدافه وفقًا لسياسة مراجعة البرامج بالجامعة. وتستند إجراءات تحسين، ومراجعة أهداف البرنامج إلى المقاييس المرجعية التي كان آخرها هذا العام (2022). ومن أمثلة

التغييرات التي أجريت – بناء على المقاييس المرجعية – أنه تم إضافة هدف يتعلق بامتلاك الخريجين لقدر واف من المهارات الذهنية والعملية والنقدية والاتصالية؛ مما يؤهلهم لسوق العمل وخدمة المجتمع.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، ووثيقة مواصفات البرنامج، والأدلة والوثائق الأخرى المقدمة، فإن البرنامج يسعى إلى تحقيق رسالة جامعة العلوم التطبيقية، ورسالة كلية العلوم الإدارية، والمتمثلتين أساسًا في تقديم التعليم التطبيقي، ورفد سوق العمل بخريجين ذوي كفاءة. ولذلك يرتبط كل هدف من أهداف البرنامج بواحد أو أكثر من أهداف الجامعة الإستراتيجية وأهداف الكلية، بما فيها الأهداف المتعلقة بالبحث العلمي، حيث قام فريق البرنامج بنشر عدد كبير من الأبحاث العلمية المُحَكَّمَة، والكتب الدراسية، وشارك في مؤتمرات وأنشطة علمية كثيرة ومتنوعة.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، ووثيقة مواصفات البرنامج، وكتيب الطالب للعام الأكاديمي 2020–2021، فإن هناك سمات عامة لخريجي جامعة العلوم التطبيقية. وهي متمثلة في ثماني مواصفات عامة وأساسية؛ يجب أن تتوافر في الخريجين، وهي: 1– مفكرون ينتقدون ومتعلمون يتأملون، 2– لديهم المهارات التنظيمية والدافعية للاستمتاع بالأنشطة العلمية، 3– يمتلكون المعرفة الكافية والمهارة في مجال عملهم، 4– محاورون فاعلون، 5– يعملون بشكل جماعي، 6– ممارسون ومتعاونون بارعون، 7– يتسمون بالمسئولية الأخلاقية والاجتماعية، 8– ملتزمون بالتعليم مدى الحياة. وترتبط كل واحدة من هذه السمات بعدد من مخرجات البرنامج التعليمية.

- هناك مخرجات تعلم واضحة للبرنامج، يرتبط كل منها بعدد من أهداف البرنامج ارتباطًا وثيقًا. وتندرج هذه المخرجات تحت أربع فئات عامة، هي الفهم والمعرفة، والمهارات الخاصة بالموضوع، ومهارات التفكير الناقد، والمهارات العامة والتحويلية. وترى اللجنة أنَّ هذه مخرجات ملائمة لنوع البرنامج ومستواه.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، ووثيقة مواصفات البرنامج، فإنَّ صياغة مخرجات التعلم للبرنامج مناسبة، وتتوافق مع ما ورد في الإطار الوطني للمؤهلات بشأن مخرجات التعلم، وهي قابلة للنقل والقياس، حيث تم عمل مقايسة مرجعية مع جامعتين خليجيتين، وتبين من خلالهما تقارب مخرجات التعلم في البرنامج مع مخرجات التعلم في برنامجي البكالوريوس في العلوم السياسية في هاتين الجامعتين. كما تم عمل مقايسة مرجعية مع عدة جامعات خليجية، وعربية، ودولية في العام 2022، شملت عدة مجالات منها مخرجات التعلم، وتبين وجود تقارب مع تلك الجامعات التي تمت معها المقارنة في مخرج الفهم والمعرفة، وفي المهارات التطبيقية والتحويلية.

- توجد مخرجات تعلم مطلوبة للمقررات الدراسية، وهي تتوافق مع مستواها ومحتواها وفقًا للمستويات المحددة في تصنيف (بلوم) للأهداف التعليمية، والإطار الوطني للمؤهلات. وتبين للجنة من خلال المقابلات أنَّ أساتذة البرنامج تعلموا قواعد صياغة مخرجات التعلم في المقررات الدراسية، وكيفية محاذاتها مع أهداف تلك المقررات وفقًا للإطار الوطني للمؤهلات، وذلك من خلال إستراتيجية التعليم والتعلم، وورش العمل التي نظمتها الجامعة. وعلى الرغم من تعدد المقايسات المرجعية بين المقررات الدراسية في البرنامج، ومقررات برامج مماثلة إقليمية وعالمية، إلا أنها لم تشمل مخرجات التعلم للمقررات الدراسية. لذا، توصي اللجنة بتضمين مخرجات التعلم للمقررات الدراسية في المقايسات المرجعية.

- بالاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، ووثيقة مواصفات البرنامج، ووثائق توصيف المقررات الدراسية، تبين للجنة أنَّ مخرجات التعلم للمقررات الدراسية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمخرجات التعلم للبرنامج، وهي واضحة ومحددة ومصممة، بحيث تتضمن جميع فئات مخرجات التعلم للبرنامج، وهي الفهم والمعرفة، والمهارات الخاصة بالموضوع، ومهارات التفكير الناقد، والمهارات العامة والتحويلية.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشدًا بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازنًا بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: *مستوف جزئيًّا*

- تتكون الخطة الدراسية للبرنامج من (135) ساعة معتمدة، وهو عدد مناسب من الساعات يعادل (540) ساعة معتمدة للإطار الوطني للمؤهلات، تُطْرَحُ على مدار (8) فصول دراسية. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، ووثيقة مواصفات البرنامج، والخطة الدراسية للبرنامج، ولائحة منح درجة البكالوريوس، فإنَّ المقررات الواردة في الخطة الدراسية تم تنظيمها وترتيبها بشكل يعكس وجود تطور وتقدم في المقررات الدراسية، كما تم إجراء تطوير وتعديل في بعض المقررات حسب توصيات تقارير المراجعات الخارجية. ووجدت لجنة المراجعة أنَّ الخطة الدراسية مناسبة وفقًا لمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، مع وجود بعض المتطلبات السابقة المناسبة لمقررات البرنامج وتسلسها المعرفي. كما تبين أنَّ الحد الأدنى لعدد المقررات التي يُسمح للطالب بالتسجيل فيها في الفصل الدراسي الواحد هو أربعة مقررات، بواقع (12) ساعة معتمدة، والحد الأقصى هو ستة مقررات، بواقع (18) ساعة معتمدة، وهو عبء دراسي تراه اللجنة مناسبًا.

- ترى لجنة المراجعة أنَّ البرنامج قد صمم بشكل يضمن تحقيق المعرفة والمهارات المطلوبة في خريجي برامج العلوم السياسية بشكل عام. وتوصي لجنة المراجعة القسم بتقديم مقرر اللغة العربية، بحيث يُطْرَحُ في الفصل الدراسي الأول في السنة الأولى، وذلك أسوة بمقرر اللغة الإنجليزية الأول من جهة، وذلك نظرًا لأهمية المهارات اللغوية في كل أعمال الطلبة الكتابية والشفهية من جهة أخرى. وفي المقابل، يمكن تأخير مقرر الجامعة الاختياري الأول إلى الفصل الدراسي الأول في السنة الثانية. كما تقترح لجنة المراجعة تقديم مقرر نظم سياسية مقارنة، بحيث يُطرح في الفصل الدراسي الأول في السنة الثانية؛ نظرًا لخلو هذا الفصل من أي مقرر في العلوم السياسية. وفي المقابل، فإنه يمكن تأخير مقرر تاريخ وحضارة البحرين إلى الفصل الدراسي الثاني في السنة الثانية. وتوصي لجنة المراجعة أيضًا بتقديم مقرر نظريات العلاقات الدولية – وهو مقرر مفتاحي في العلاقات الدولية – بحيث يُطْرَحُ في الفصل الدراسي الثاني في السنة الثالثة، وتأخير مقرر السياسة الخارجية المقارنة إلى الفصل الدراسي الثاني في السنة الرابعة؛ كي يستفيد الطلبة من نظريات العلاقات الدولية في فهم سياسات الدول الخارجية، وكذلك في بعض المقررات الاختيارية، والبحث التطبيقي إذا كان موضوعه في العلاقات الدولية.

- بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وتقرير المقايسة المرجعية في العام 2019، وتقرير المقايسة المرجعية في العام 2022، وخطط الإجراءات والتحسينات اللاحقة عليهما، تبين أنَّ محتوى المنهج الدراسي لمقررات البرنامج يتم تحديثه بشكل منتظم بناءً على المقايسات المرجعية، حيث قام فريق

البرنامج بإجراء دراسة مقايسة مرجعية مع عدد من الجامعات الخليجية والعربية والدولية، أسفرت عن تغيير اسم مقرر مدخل العلوم السياسية؛ ليصبح "مدخل إلى العلوم السياسية"، ودمج مقرري أصول دبلوماسية مع مقرر الدبلوماسية في النظرية والممارسة، واستحداث مقرر الإدارة العامة، ومقرر مهارات التفاوض، وتعميق بعض المقررات بإضافة موضوعات جديدة إليها. كما تم تحديث المنهج الدراسي استنادًا لتوصيات الممتحن الخارجي، والمجلس الاستشاري، والمراجعات الدورية، وهيئة جودة التعليم والتدريب. وتقدر اللجنة جهود القائمين على البرنامج في مواصلة تطوير المنهج الدراسي، بالاستعانة بنتائج المراجعات الدورية، وتوصيات الشركاء، وجهات الإشراف الميداني، وتشجع على مواصلة هذه الجهود. كما تقترح اللجنة إضافة مقررات جديدة عابرة للتخصصات الرئيسة في العلوم الاجتماعية (interdisciplinary)، أو التخصصات الفرعية في العلوم السياسية، ومقررات أخرى تركز على تطورات سياسية حديثة، كمقررات علم النفس السياسي، والقوى الصاعدة في النظام الدولي.

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، ووثيقة مواصفات البرنامج، وخطته الدراسية، أن هناك توازنًا مناسبًا في المنهج الدراسي بين الجانب النظري والتطبيقات العملية، حيث تركز بعض المقررات على الجوانب النظرية (مثل: مقررات الفكر السياسي، والنظرية السياسية، ونظرية العلاقات الدولية)، في حين تركز مقررات أخرى على الجوانب العملية أو التطبيقية (مثل: مقررات اللغات، والتدريب الميداني، والبحث التطبيقي). كما تشمل مخرجات التعلم لكل مقرر مخرجات تتعلق بالفهم والمعرفة، وأخرى تتعلق بالمهارات. وآلية التأكد من تحقيق هذا التوازن هي توزيع العلامات في كل مقرر دراسي، حيث تخصص بعض العلامات لعمل بحث، أو حل مشكلة، أو مشروع جماعي، أو مناقشات، أو تقديم العروض. كما تشمل الأنشطة التعليمية المحاضرات التفاعلية، ونماذج المحاكاة، ودراسات الحالة، وأنشطة التعلم المستقل. وتبين للجنة أنَّ البرنامج ينظم زيارات ميدانية لبعض الجهات ذات الصلة بالعلوم السياسية، مثل مجلس النواب، والمكتب الإعلامي للأمم المتحدة، وأنَّ الزيارات الميدانية استبدلت بمحاضر زائر عبر الاتصال المرئي خلال فترة جائحة كورونا. وتقدر اللجنة الدمج الواضح بين الجوانب النظرية والتطبيقية في المقررات وفي البرنامج بشكل عام.

- تبين لأعضاء اللجنة بعد فحص توصيف المقررات الدراسية، والخطط الأسبوعية لتدريس إحداها، أن محتوى المقررات الدراسية يتسم بدرجة مناسبة من العمق والاتساع. وبينما يزيد الاتساع على العمق

في بعضها (مثل: المقررات المسحية كالمداخل والمقدمات والقضايا المتنوعة)، يزيد العمق على الاتساع في البعض الآخر (مثل: المقررات التخصصية).

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، وتوصيف المقررات الدراسية، وجدت اللجنة أنَّ الكتب الدراسية، والمصادر التعليمية المطبوعة، والإلكترونية حديثة ومناسبة بصفة عامة، لكنها تبينت الحاجة إلى تحديث بعضها، مثل المصادر التعليمية في مقررات إدارة الأزمات الدولية، والأحزاب السياسية، والمنظمات الدولية. لذا، توصي اللجنة بمراجعة المصادر التعليمية في المقررات دوريًّا؛ لضمان تحديثها، واستخدام مراجع أجنبية في المقررات الدراسية المتقدمة، خاصة في السنتين الثالثة والرابعة. وقد تبين للجنة أن بعض الأساتذة يستخدمون أبحاثهم المنشورة كمصادر تعليمية في المقررات التي يدرسونها، وهو ما يشير لارتباط اهتماماتهم البحثية بالتدريس. كما لاحظت اللجنة أن البعض من الأساتذة فقط، يعبر عن رأيه في المصادر التعليمية ضمن ملاحظاتهم العامة في ملف المقرر الدراسي. لذا، تقترح اللجنة تخصيص سؤال أو مساحة للتعليق على المصادر التعليمية في ملف المقرر الدراسي، بحيث يضمن أن يعلق كل أستاذ على المصادر التعليمية التي استخدمها فيه.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئُ والطرائقُ المستخدمةُ في تدريس البرنامج تحقيقَ أهدافه، ومخرجات تعلُّمه المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- للجامعة إستراتيجية واضحة للتعليم والتعلم والتقييم، وتبين للجنة المراجعة من خلال مقارنتها بتوصيف البرنامج والمقررات الدراسية، أنَّ قسم العلوم السياسية يسعى لتطبيقها في برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية. تشمل طرائق التعليم والتعلم: المحاضرات التفاعلية، والمناقشات الفردية والجماعية، مناقشة المقالات العلمية، والعروض التقديمية، واستخدام شجرة المفاهيم، والواجبات، ونماذج المحاكاة، ودراسة الحالة، وكتابة تقرير علمي، وحل المشكلات، والتطبيق العملي في جهة التدريب، وإعداد التقارير والبحوث، والمشروع الجماعي، والتقارير الفردية. ويتبين من توصيف البرنامج وتقرير التقييم الذاتي، ارتباط طرائق التعلم بمخرجات التعلم في البرنامج. وقد اطلعت اللجنة على نماذج من ملفات المقررات

تشير إلى تطبيق هذه الطرائق على أرض الواقع. وترى اللجنة أن طرائق التعليم والتعلم المشار إليها في توصيف المقررات الدراسية، مناسبة لتحقيق مخرجاتها التعليمية.

- تبين للجنة المراجعة أنَّ التعلم المعزز تكنولوجيًّا هو أحد أساليب التدريس وفقاً لإستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم 2020–2025، والتي تمت الموافقة عليها في العام 2021، حيث اعتبرت الإستراتيجية أنَّ الاستخدام الفعال للتكنولوجيا عامل حاسم للتعلم سواء في الحرم الجامعي، أو عن بعد. كما تنص الإستراتيجية على أنَّ الجامعة تستثمر في موارد التعليم الإلكترونية وتكنولوجيا التعليم لتعزيز خبرة التعلم لدى المتعلمين. وقبل ذلك أصدرت الجامعة في العام 2020، سياسة التعلم الإلكتروني وإجراءاتها التي تنظم ممارسات تقديم التعليم عبر الإنترنت، بما فيها التعلم عن بعد، والتعلم الهجين، والتعلم المرن من خلال نظام إدارة التعلم (Moodle)، الذي تعتمده الجامعة بشكل رسمي. ويساهم استخدام هذا النظام في تحقيق مخرجات التعلم، حيث يتم من خلاله تقديم التغذية الراجعة للطلبة، وتزويدهم بإرشادات الأعمال الفصلية، وتقديم ساعات مكتبية افتراضية، ورفع ملفات المحاضرات والمواد التوضيحية لهم، وكشف أي انتهاك للأمانة العلمية في أبحاثهم، ومناقشة بحوثهم التطبيقية وتدريبهم الميداني، وإجراء الامتحانات. وقد اطلعت اللجنة على دليل نظام الدروس عن بعد الذي يهدف إلى مساعدة الطلبة والأساتذة على التعامل مع بعض مشكلات التعلم الإلكتروني خلال فترة جائحة كورونا.

- تنص إستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم في الجامعة، على تمثيل الطلبة في مجالس كليات الجامعة، وإعطاء ممثليهم فرصة اللقاء الدوري بمجموعات العمل؛ لمناقشة تقدم عملها. وتبين للجنة أن الجامعة، وكلية العلوم الإدارية، وقسم العلوم السياسية تُشرك الطلبة أو ممثلين عنهم في مجالسها لطرح وجهة نظرهم في المسائل المتعلقة بالسياسة التعليمية، وأمور التعليم والتعلم، فضلاً عن مناقشتها في مجلس الطلبة. وقد تبين من محضر أحد اجتماعات مجلس القسم أنه أخذ بجميع ملاحظات الطلبة في الاجتماع. وتوضح وثيقة مواصفات الخريجين أنَّ الجامعة تسعى لامتلاك خريجيها الحافز والقدرة على القيام بعمل بحثي مستقل، والرغبة في التعلم، وتطبيق المعرفة، ومشاركتها مع الآخرين. وتبين سياسة الجامعة لتدريب الطلبة ميدانيًّا التزامها بتوفير خبرة عملية في بيئة مهنية لكل الطلبة؛ لتطوير مهاراتهم، ومعارفهم، وقدراتهم تطويرًا شاملًا. لذا، يشجع برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية طلبته على ممارسة ما تعلموه وتطبيقه عمليًّا من خلال مقرري التدريب الميداني والبحث التطبيقي، والزيارات الميدانية. وتبين للجنة – من تقرير تحليل استبيان رضا الخريجين – أنَّ درجة رضاهم تساوي تقريبًا

متوسط درجة رضا الخريجين في برامج الكلية الأخرى، وإن كان خريجو برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية أقل من غيرهم رضًا عن مدى توفر فرص البحث التطبيقي والدراسة العملية.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، والخطة الإستراتيجية 2020–2025، وإستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم، تسعى الجامعة لتشجيع التعليم التطبيقي، وتعزيز ثقافة البحث العلمي بمهنية عالية، وتوفير فرص التعلم الإبداعية والمبتكرة للبحث. وتبين للجنة أن معظم المقررات الدراسية في برنامج بكالوريوس العلوم السياسية تشجع الطلبة على تنمية قدراتهم في البحث العلمي من خلال إضافة عمل بحثي لأدوات التقييم، وإرشاد الطلبة لطريقة عمله، وتحديد معايير تصحيح واضحة له، وتقديم ملاحظات مناسبة عليه. كما أن هناك عددًا من المقررات تركز تحديدًا على البحث العلمي والابتكار والإبداع؛ أهمها مقررات أساليب البحث العلمي، ومنهاج العلوم السياسية، والبحث التطبيقي.

- تبين من خطة الجامعة الإستراتيجية 2020–2025، أنَّ التعلم بشقيه الرسمي وغير الرسمي على قمة أولويات الجامعة. إذ تنصُّ الخطة على أنَّ التعلم والتعليم هما الهدف الرئيس الأول، وأن المشاركة المجتمعية هي الهدف الرئيس الثالث. وتوضح هذه الخطة حرص الجامعة على التواصل المجتمعي، والعمل على توفير البيئة المناسبة والدافعة للتعلم المستمر مدى الحياة. وبينما يتحقق التعليم الرسمي، من خلال البرامج التعليمية المختلفة في الجامعة بما في ذلك برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية الذي تلتزم الجامعة بجميع متطلباته، فإن مؤشرات تحقق المشاركة المجتمعية تشمل زيادة نسبة مشاركة الطلبة والخريجين في المبادرات المجتمعية. لذلك، تتضمن لائحة الأنشطة الطلابية القيام ببعض الأنشطة خارج إطار الفصول الدراسية الرسمية، والتي تعمل على إكساب الطالب بعض المهارات العلمية والثقافية المتنوعة. ومن الأنشطة التي شارك فيها طلبة العلوم السياسية البرنامج التدريبي لتطوير مهارات البحث العلمي الذي نظمته مؤسسة التعليم العالي بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني في مسابقة أفضل نتاج بحثي، وملتقى التنمية السياسية الذي قامت بتنظيمه وزارة التربية والتعليم، والجلسات الحوارية لقمة الشباب 2020.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشتمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: *مستوف*

- تبين للجنة المراجعة أن إطار التقييم على مستوى الجامعة يتحدد وفقًا لإستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم، وسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة. فإستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم تؤكد على ضرورة الوضوح والشفافية في أساليب التقييم، واستخدام التقييم لتحفيز الطلبة على التعلم، وأهمية التغذية الراجعة من الأستاذ للطالب كوسيلة للتعلم في حد ذاتها. أما سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة فتحدد المبادئ المنظمة لأدوات التقييم وكيفية تطبيقها، ومسئوليات الشركاء في عملية الاعتدال؛ أي أستاذ المقرر والمراجع الداخلي، والمراجع الخارجي، والإطار الزمني لهذه العملية، وكيفية تقييمها. كما حددت وثيقة صادرة عن مركز ضمان الجودة والاعتمادية معايير تصحيح أدوات التقييم في الجامعة في كل سنة من سنوات البرنامج الأربع. وترى اللجنة أن هذه الوثائق تشمل سياسات وإجراءات مناسبة لنوع ومستوى البرنامج وفقًا للإطار الوطني للمؤهلات.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تحرص الجامعة على توفير جميع اللوائح والسياسات والإجراءات المتعلقة بسياسة التعليم والتعلم والتقييم، وإتاحتها لكل المعنيين بها؛ لضمان التزامهم التام بتطبيق متطلباتها. وهذه السياسات منشورة على موقع الجامعة الإلكتروني، ومركز المعرفة الإلكتروني للجامعة. ومن بينها دليل القبول والتسجيل، الذي ينص على إجراءات التقييمات والامتحانات، وإدخال الدرجات، واحتساب المعدل العام، ونشر الدرجات للطلبة. وكذلك سياسة سوء السلوك الأكاديمي والانتحال، وقواعد ولوائح الامتحان، التي توضح السلوكيات والممارسات الواجب التزامها فيما يتعلق بقواعد التقييم المطلوبة في المقررات الدراسية. كما يشير دليل الطالب، ودليل الكلية، واليوم التعريفي للطلبة، ويوم التهيئة لأعضاء هيئة التدريس إلى سياسات وتعليمات التقييم. ويتم تزويد المراجعين الخارجيين بالسياسات ذات العلاقة قبل البدء في عملية تقييم البرنامج، أو مراجعته، أو التقييمات المختلفة في المقررات. وتوصي اللجنة الجامعة بتوفير نسخة باللغة العربية من دليل القبول والتسجيل، ومن سياسة سوء السلوك الأكاديمي والانتحال؛ كي يَسْهُلَ على الطلبة وغيرهم من المعنيين الإلمام بما تتضمنه من قواعد وضوابط.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة هي المرجعية الأساسية لعملية تصميم التقييمات التكوينية والختامية. وتشمل طرائق التقييم التكويني الامتحانات التحريرية، والمناقشات الفردية والجماعية، والتلخيص وورش العمل والأنشطة الصفية، والهدف منها منح الطلبة الفرصة لاختبار معارفهم أو مهاراتهم. كما توجد تقييمات نهائية مثل امتحان المنتصف والامتحان النهائي. وقد اطلعت

لجنة المراجعة على مواصفات مقررات دراسية تحتوي على تقييمات تكوينية، وتقييمات ختامية، كما اطلعت على نماذج من هذه التقييمات في ملفات الاعتدال الداخلي والخارجي. ولدى الجامعة معايير واضحة لتصحيح أدوات التقييم، والتي بموجبها يتم تحديد الدرجات لكل مستوى دراسي. وترى اللجنة أن هذه المعايير مناسبة لكل مستوى. وتقترح زيادة الوزن النسبي للتقييمات التكوينية من العلامة النهائية، تشجيعًا للطلبة على التعلم من خلال المشاركة خلال الفصل الدراسي. وقد اطلعت اللجنة على نماذج من التقييمات التكوينية والختامية متضمنة التغذية الراجعة من الأستاذ إلى المتعلمين.

- تنصُّ سياسة البحث العلمي في الجامعة على تشكيل لجنة البحث والابتكار وأخلاقيات البحث العلمي التي تتولى – ضمن مهام أخرى – التأكد من إعداد البحوث، ومراجعتها، وإجرائها بطريقة تضمن وتكفل سلامتها وجودتها، بما في ذلك البحوث التي يجريها الطلبة في الجامعة. وتبين للجنة – من تقرير التقييم الذاتي، والمقابلات – أنَّ الجامعة توفر برنامجًا (Turnitin) للكشف عن الانتحال، وأن الطلبة مُلْزَمُون باستخدامه؛ لتسليم أعمالهم البحثية. ولتعليم مبادئ البحث العلمي، وضمان مراعاة الطلبة لها، يشرح أساتذة المقررات طريقة كتابة البحوث في بداية كل فصل دراسي. كما يتعرف الطالب على أخلاقيات ومبادئ البحث العلمي في يوم التهيئة، ومن خلال مقرر عن أساليب البحث العلمي. كما أعد فريق البرنامج دليلاً لمواصفات البحث التطبيقي الذي يستخدمه طلبة مقرر البحث التطبيقي.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن عملية الاعتدال القبلي الداخلي والخارجي للتقييمات الرئيسة تهدف لضمان شفافية وعدالة التقييم، وملاءمته لقياس مخرجات التعلم المستهدفة. ويتم تحديدها بقرار من القسم الأكاديمي. وتوضح سياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة في الجامعة، الإرشادات والتعليمات ومعايير التقييم الواجب اتباعها؛ لقياس مدى تحقق المخرجات المستهدفة من البرنامج وفقًا لتوصيف كل مقرر دراسي. ويتعرف الطالب على المعالم الرئيسة لهذه السياسة من خلال دليل الطالب. ويقوم القسم بعمليات اعتدال قبلي خارجي وداخلي، وعمليات اعتدال بعدي داخلي، وهي إجراءات ترى اللجنة أنها تضمن تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة في التقييم.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، هناك سياسة واضحة للتعامل مع سوء السلوك الأكاديمي والانتحال وقواعد الامتحان ولوائحه، وهي تنص على كيفية الكشف عن الانتحال وتعريفه وأنواعه وتتضمن أمثلة عليه، وتعليمات لمراقبي الامتحانات، وأخرى للطلبة خلال الامتحان. كما توجد لائحة مسلكية للطلبة تحدد 15 مخالفة مسلكية، و13 جزاءً تأديبيًّا يجوز توقيعها على الطالب، والجهات المختصة بتوقيع هذه

الجزاءات، وإجراءات عمل لجان التحقيق والتأديب. ولاحظت اللجنة أن دليل الطالب، يبين إجراءات التظلم من درجة الامتحان النهائي، وذلك خلال مدة أقصاها 10 أيام من تاريخ إعلان النتائج، إلا أنه لا يبين إجراءات التظلم من درجات التقييمات الأخرى. لذا، توصي اللجنة ببيان إجراءات التظلم من درجات جميع التقييمات في دليل الطالب، وعدم الاقتصار على إجراءات التظلم من درجة الامتحان النهائي فقط.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ هناك سياسة لقبول الطلبة وتسجيلهم، وهي سياسة واضحة تلتزم بمعايير الكفاءة، وتضمن قبول الطلبة المناسبين للبرنامج. وهذه السياسة مُعلنة في دليل القبول والتسجيل، وكتيب الطالب، وعلى موقع الجامعة الإلكتروني. وقد تأكدت اللجنة – خلال المقابلات – من اتساق تطبيق هذه السياسة، خاصة فيما يتعلق بالحد الأقصى لقبول الطلبة الحاصلين على معدل أقل من 60% في الثانوية العامة من المتفوقين رياضيًّا أو فنيًّا، أو ممن يملكون الخبرة العملية. ويتبين من سياسة المساواة والتنوع، احترام الجامعة لمبدأ تكافؤ الفرص، والتنوع بين الجنسين، وتؤكد بيانات وإحصائيات الطلبة التزام الجامعة بمراعاة هذا التنوع في قبول الطلبة على مدار السنوات الست السابقة. إلا أن اللجنة لاحظت أن دليل القبول والتسجيل متوفر باللغة الإنجليزية فقط، (انظر التوصية في مؤشر 1.5).

- يوضح تقرير التقييم الذاتي، وتقرير المقايسة المرجعية لبرنامج البكالوريوس في العلوم السياسية في العام 2019، أن متطلبات التحاق الطلبة وتسجيلهم فيه تتسق مع الأعراف والمعايير الأكاديمية الدولية. فأسس القبول في البرنامج تشبه نظيراتها في كثير من الجامعات التي شملتها المقايسة. أما على المستوى المحلي، فليس للبرنامج نظير في مملكة البحرين.

- تقدم الجامعة مقررات استدراكية في اللغة الإنجليزية للطلبة الذين لم يجتازوا امتحان تحديد المستوى؛ لضمان تأهيلهم للالتحاق بالبرنامج والتقدم فيه. وتبين للجنة في اجتماعها بمجموعة من الطلبة رضاهم الكبير عن عملية التهيئة التي تلقوها، سواءً من خلال التعليم المباشر أو الإلكتروني، حيث أوضح الطلبة أن برنامج التهيئة كان شاملاً لكل مرافق الجامعة والقسم، واستمعوا خلاله لشرح مفصل ومفيد حول كل المقررات الدراسية، وتعرفوا على أساتذة القسم؛ مما كان له دور إيجابي كبير في تسهيل عملية اندماجهم في الجامعة.

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، وجود إجراءات دقيقة ومتسلسلة، وواضحة لقبول الطلبة، كما هو مثبت في الأدلة الداعمة مثل: كتيب الطالب، ودليل القبول والتسجيل. كما أنَّ هنالك سياسة لمعادلة الساعات المعتمدة، وتلتزم الجامعة بتحديث سجلات الاعتراف بالتعلم المسبق ومراجعتها دوريًّا. وتضبط هذه السياسة عملية احتساب الساعات المعتمدة لدى الطالب المستجد في البرنامج، سواءً كان قد انتقل من برنامج آخر داخل الجامعة أو من جامعة أخرى، وفقًا لمعايير منضبطة ودقيقة. كما أنَّ لائحة منح درجة البكالوريوس، تشترط ألا يزيد عدد الساعات المعادلة عن 66% وفقًا للوائح مجلس التعليم العالي.

- عدلت الجامعة سياسة القبول في كلية العلوم الإدارية مرةً واحدةً، وذلك في العام 2011، حيث تم رفع معدل القبول من 50% إلى 60% في الثانوية العامة. ولم يتبين للجنة إن كان هذا التعديل تم بناءً على مستوى أداء الطلبة أو التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، لكن تقرير المقايسة المرجعية لبرنامج البكالوريوس في العلوم السياسية في العام 2019، أوضح أن متطلبات التحاق الطلبة وتسجيلهم في البرنامج تتسق مع الأعراف والمعايير الأكاديمية الدولية.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًّا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تنطلق الجامعة من مجموعة سياسات ولوائح واضحة فيما يتعلق بتعيين أعضاء الهيئة التدريسية، وتهيئيهم، وتقييمهم، وترقيتهم، مثل سياسة التوظيف، وتسوية الاستحقاقات،

وسياسة تقييم الموظفين، ولائحة أعضاء الهيئة التدريسية. وقد اطلعت اللجنة على وثائق تعيين أحد أعضاء الهيئة التدريسية في البرنامج، وتبين منها أدوار لجنة المقابلة، واللجنة المركزية، وكذلك وثائق تعيين معاونين لأعضاء الهيئة التدريسية الجدد كجزء من عملية تهيئتهم للعمل في البرنامج. أما بالنسبة للتقييم فقد، تبين للجنة أنَّ الجامعة تنتهج نهجًا موضوعيًّا في تقييم الهيئة التدريسية بشكل دوري، سواءً من قبل رئيس القسم (واعتماد عميد الكلية)، أو الطلبة، حيث اطلعت اللجنة على نماذج لتقييم رئيس القسم لعضو هيئة التدريس بالبرنامج، ولآراء الطلبة في أساتذة المقررات، واستمعت لآراء أعضاء القسم حول دقة وشفافية تقييمهم من قبل رئيس القسم، وإمكانية مراجعة التقييم من قبل عضو هيئة التدريس إذا رغب في ذلك. كما اطلعت اللجنة على إجراءات تقدم أحد أعضاء هيئة التدريس (رئيس القسم) للترقية العلمية، وهي حالة التقدم للترقية الوحيدة خلال فترة زمنية طويلة، حيث لاحظت اللجنة، وجود تعارض في المصالح فيما يخص إجراءات الموافقة. وتوصي اللجنة القسم بتشجيع أعضاء الهيئة التدريسية، لاسيما الأساتذة المساعدين، على التقدم للترقية، وتوفير البيئة المعينة لهم على استكمال شروط الترقية، وإزالة أي تعارض في المصالح خلال إجراءات التقدم لها.

- تَعُدُّ الجامعة البحث العلمي أحد ركائزها الأساسية، فوضعت مجموعة من اللوائح والسياسات المعنية بضبط جودة الأبحاث العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية، مثل: لائحة البحث العلمي، وخطة الجامعة الإستراتيجية، وأنشأت عمادة خاصة بالبحث العلمي والدراسات العليا. وتكشف قائمة البحوث، والكتب، والمؤتمرات، والخدمة المجتمعية لأساتذة القسم، عن نتائج إيجابية لتطبيق هذه اللوائح والسياسات؛ إذ يتسم إنتاجهم العلمي بالتنوع في مختلف فروع العلوم السياسية، ويتوافق مع أهداف البحث العلمي في الجامعة، وإستراتيجيته. ويمثل أعضاء لجنة البحوث في قسم العلوم السياسية القسم في لجنة البحوث في الكلية.

- يشمل عبء العمل لأعضاء هيئة التدريس: أنشطتهم التعليمية والبحثية، والإشراف الأكاديمي، وخدمة المجتمع، ويسمح لهم بإجراء الأبحاث، والمشاركة في أنشطة المشاركة المجتمعية في حدود القوانين المعمول بها. ويتضح من السير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية، وقائمة منشوراتهم من البحوث والكتب، وفرة الإنتاج العلمي لقلة منهم فقط؛ بما قد يعني عدم مناسبة أعباء أعمالهم لإجراء الأبحاث. وقد تبينت اللجنة – خلال المقابلات – شدة ضغوط العمل عليهم، حيث يقومون – إلى جانب مهام التدريس – بكثير من الأعمال الإدارية/ الخدمية، وتقترح تخفيف هذه

الضغوط بزيادة الاعتماد على الأساتذة غير المتفرغين من حَمَلة الدكتوراه، وتقليل الأعمال الخدمية لأعضاء هيئة التدريس، لاسيما مشاركاتهم في لجان القسم العديدة، وإجراء مقايسات مرجعية مع جامعات محلية وإقليمية ودولية، فيما يتعلق بعبء عمل الهيئة التدريسية. كما تبين للجنة أن جميع أعضاء الهيئة ممن يعملون بدوام كامل هم من الذكور، وتقترح مراعاة تكافؤ الفرص بين الجنسين عند تعيين أعضاء جدد في القسم.

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، والسير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس المتفرغين وغير المتفرغين، ومقابلات اللجنة أن عدد أعضاء هيئة التدريس مناسب، وأنهم ذوو خبرة متنوعة وكفاية أكاديمية في كافة تخصصات العلوم السياسية، ولديهم مؤهلات تدريس عالية. وتدل إحصائيات قسم الموارد البشرية، أن نسبة الأساتذة – بالنسبة إلى الطلبة – تتحسن تدريجيًّا، حيث وصلت في بداية العام الأكاديمي 2022/2021، إلى أستاذ واحدٍ لكل 17 طالبًا، وهي نسبة مشابهة لنظيراتها في الجامعات الخليجية، وأفضل من نظيراتها في كثير من الجامعات العربية الأخرى.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، لدى الجامعة سياسة لتطوير الهيئة الأكاديمية، وخطة سنوية لتطوير أدائها تشرف عليها وحدة تطوير أعضاء هيئة التدريس. كما تَعُدُّ كلية العلوم الإدارية خطة تشغيلية سنوية؛ لتحقيق ذات الغرض. ويبدأ إعداد هذه الخطة من القسم الأكاديمي الذي يناقش في مجلسه أنواع التدريب التي يحتاجها أعضاؤه، بناء على تقاريرهم عن المقررات التي يُدَرِّسونها، والصفوف التي زاروها (مراجعة الأقران)، وخطة التطوير التي يطلبونها خلال عملية التقييم السنوي، ثم يُقدِّمُ رئيس القسم لعميد الكلية قائمة بورش التدريب المطلوبة. وتبين الأدلة الداعمة دعم الكلية لطلب رئيس القسم، حيث نظمت في فترة جائحة كورونا مثلًا ورش عمل في مجال التعلم الإلكتروني. وتأكدت اللجنة خلال المقابلات أن هذه الآلية مناسبة وفعَّالة.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، لدى الجامعة سياسة فعَّالة لاستبقاء موظفيها. ويتضح من استبيان رضا الموظفين، ونتائج تحليله، أن هناك درجة رضا عالية من جانب أعضاء الهيئة التدريسية عن بيئة العمل في الجامعة؛ نتيجة للحوافز المتعددة المادية وغير المادية التي تقدمها؛ مما يساهم في بقائهم فيها. وقد اطلعت اللجنة على استبيان نهاية الخدمة لأحد أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية، وتبين خلوه من الشكاوى.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة، وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: *مستوف*

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، وكشف الموارد المتاحة للطلبة داخل الجامعة، ومن الاطلاع على فيديو مرافق الجامعة، أن الحرم الجامعي يحتوي على قاعات ومختبرات كافية ومناسبة ومهيأة بأحدث وسائل العرض التكنولوجية. كما تضم مباني الجامعة والكلية بشكلٍ خاص المساحات الكافية، والمرافق الضرورية والحديثة للأنشطة الاجتماعية، والترفيهية، والخدماتية التي توفر بيئة مريحة للطلبة؛ مما ينعكس إيجابًا على بناء شخصية الطالب الثقافية والاجتماعية التي تُعَدُّ مهمة للمختصين في العلوم السياسية والشأن العام.

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، وسياسة وإجراءات تقنية المعلومات والاتصالات وإدارة المعرفة، أن الحرم الجامعي يوفر عددًا كافيًا من الأجهزة والبرمجيات الضرورية؛ لتعزيز بيئة تكنولوجية معاصرة ومتكاملة، تساعد في النهوض بالعملية الأكاديمية، وتحقيق أقصى ما يمكن منها، سواءٌ على مستوى الطلبة أو الإداريين والهيئة التدريسية؛ مما ساهم في التحول الكامل للتعلم الإلكتروني بشكل فعَّال وناجح أثناء جائحة كورونا، دون الانتقاص من كفاءة العملية الأكاديمية. وأثناء الزيارة الافتراضية، تأكدت اللجنة من كفاية وكفاءة مرافق تقنية المعلومات، وذلك من خلال العرض المباشر الذي قدمه مدير إدارة تقنية المعلومات والاتصالات وإدارة المعرفة في الجامعة عن النظم الإلكترونية التي تُسْتَخْدَمُ في البرامج.

- تضم مكتبة الجامعة مجموعة كبيرة من الكتب الورقية باللغتين: العربية والإنجليزية، حيث يتضح من تقرير التقييم الذاتي، وسجل مقتنيات مكتبة الجامعة، أنها تحتوي على نحو 1100 عنوانٍ و1500 كتابٍ، بالإضافة للكتب الإلكترونية والمجلات العلمية المحكمة، وقواعد البيانات للمجلات الإلكترونية بنصوص كاملة، فضلًا عن قواعد البيانات البحثية الإقليمية والدولية، وهي متاحة للطلبة من خلال موقع المكتبة الإلكتروني. وقد اطلعت اللجنة على قائمة بكتبٍ حديثةٍ، طلبت الكلية إضافتها إلى قائمة كتب العلوم السياسية في مكتبة الجامعة قبل عام، وتبين أن المكتبة أضافت مؤخرًا نحو 60 كتابًا في

العلوم السياسية. وتقدم الجامعة للطلبة دورات تدريبية؛ لتعليمهم كيفية استخدام موارد المكتبة، وتضم المكتبة أماكن ملائمة للدراسة غير الرسمية، حيث يوجد فيها 20 جهاز حاسوب، و10 غرف بحثية مجهزة للدراسة والبحث. وقد تبين للجنة – من خلال المقابلات – أن درجة رضا الطلبة عن خدمات المكتبة 3.5 على معيار خماسي، أو 70%، وهو مستوى جيد وفقًا لمسئولي المكتبة، والطلبة والخريجين الذين التقتهم اللجنة من خلال المقابلات، حيث أبدوا رضاهم عن تنوع الكتب، وشموليتها، وحداثتها، ومستوى الخدمات التي تقدمها المكتبة سواءٌ إلكترونيًّا أو ماديًّا.

- يذكر تقرير التقييم الذاتي، أن الجامعة حريصة على توفير مرافق مناسبة لاستخدام الطلبة والعاملين في الجامعة. ويتم صيانة هذه المرافق – بشكل دوري – من خلال الجهات المختصة التي تشرف عليها، مُمَثَّلةً في لجنة المرافق العامة. وتوجد لجنة مختصة باحتياجات المكتبة ومصادر التعلم مكونة من ممثلين عن كل كلية، وتقوم بمراجعة دورية لاحتياجاتها. ويجري قسم المشتريات استبيانًا سنويًّا؛ لقياس رضا الموظفين عن كفاية الموارد وأعمال الصيانة، وجاءت نتائج استبيان العام الأكاديمي 2020، إيجابية.

- هناك سياسة للصحة والسلامة في الجامعة، وهي سياسة مناسبة لضمان الصحة والسلامة العامة للطلبة وللعاملين في الجامعة، وتوفر بيئة آمنة وصحية ومريحة للجميع. ولدى الجامعة عيادة طبية مجهزة يشرف عليها ممرض مؤهل، تقدم خدمات صحية وإرشادية، وكذلك الإسعافات الأولية. ويتضح من تقرير التقييم الذاتي، تبني الجامعة لسياسة خاصة منذ بداية جائحة كورونا، تشمل مجموعة من الإرشادات العملية لمواجهة الجائحة، والمحافظة على مستوى العملية التعليمية والأكاديمية من خلال التحول الكامل إلى التعليم الإلكتروني، والتقيد بمجموعة من الإجراءات؛ لتحقيق التدابير الوقائية اللازمة للطلبة والعاملين في الجامعة، من خلال توفير التقنيات الحديثة الضرورية.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مُفَعَّلة لإدارة المعلومات ومتابعتها، تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقَيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: *مستوف*

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، أن الجامعة تستخدم نظامًا متقدمًا لإدارة المعلومات، وقاعدة بيانات مساندة وكفؤة لجميع العمليات الإدارية والتعليمية في برامجها. وهناك شواهد على استخدام تحليل آراء الطلبة عن تقييم المقررات، وكذلك الاستبيانات، ومرئيات الأساتذة، ومقترحات المجلس الاستشاري في عملية اتخاذ القرار، وتبين للجنة فاعلية استخدام هذه الأنظمة والبيانات الإلكترونية، بما فيها الأنظمة الإلكترونية المُسْتَخْدَمة في العمليات التعليمية المتنوعة في قسم العلوم السياسية. وتابعت اللجنة شرحًا تفصيليًّا للأنظمة والبرامج الإلكترونية المتعددة، المتوفرة في الجامعة لاستخدام الطلبة والهيئتين التدريسية والإدارية، واتضح لها كفاءة هذه الأنظمة وفاعليتها، وكذلك حداثتها وسهولة استخدامها؛ مما ساهم في سلاسة العملية التعليمية الإلكترونية والمباشرة؛ لما توفره من وقت وجهد لجميع أطراف العملية التعليمية. وتقدر اللجنة المستوى المُتقدِّم للبرامج والأنظمة الإلكترونية المتاحة في الجامعة.

- توفر الجامعة تقارير؛ لمتابعة استخدام الأساتذة والطلبة للأنظمة والمصادر الإلكترونية، وحضور المحاضرات الافتراضية. وتتيح هذه التقارير فرصة الحصول على صورة دقيقة عن مدى فاعلية التعليم الإلكتروني؛ مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير العملية التعليمية؛ فعلى سبيل المثال استخدمت إدارة الكلية أحد هذه التقارير – بشكل فعَّال – لاتخاذ قرار لدعم تنظيم ورش عمل في مجال التعلم الإلكتروني في فترة جائحة كورونا. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، توفر الجامعة أيضًا نظامًا إلكترونيًّا لتقارير الاعتدال الداخلي والخارجي، تستخدمه إدارة البرنامج في عملية التقييم. وتبين للجنة خلال المقابلات وجود تقارير دورية من نظام تكنولوجيا المعلومات، يتم استخدامها على نطاق واسع داخل الكلية والقسم، ويتم تتبع الإجراءات الناتجة عن هذه التقارير، سواءٌ فيما يتعلق بالتعليم الإلكتروني، أم بالأعمال الإدارية في الكلية والقسم.

- تنتهج الجامعة مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تضمن تحقيق سلامة، ودقة، وسرية السجلات الرسمية لبيانات الطلبة ودرجاتهم، واطلعت اللجنة على نموذج ورقي؛ لكشف درجات شعبة، يتضح منها مدى الدقة العالية، والإجراءات السليمة التي تضمن درجة عالية من أمن وسلامة ودقة السجلات.

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة أن إصدار شهادة المؤهل للطالب يتم من خلال مجموعة إجراءات تضمن صدورها دون تأخير، بعد التحقق من كافة بياناتها، ومرورها بالتسلسل الإداري

والأكاديمي السليم والمُخوَّل بإصدار الشهادات؛ بما يضمن مصداقية هذه الوثائق، وحمايتها من أي عبث أو تزوير. وبناءً على المقابلات التي أجرتها اللجنة، فإن عملية إصدار الشهادات تمر بعدة مراحل، ولا تتجاوز أكثر من أسبوعين بعد صدور النتائج. وتحتوي الشهادة الممنوحة، على وصف دقيق للتعلم الذي حققه الطالب، بما في ذلك الدرجة العلمية، والتخصص، والبرنامج، والكلية، والجامعة، والمعدل الفصلي، والمعدل التراكمي، والتقدير، والساعات المسجلة، والساعات المجتازة، والمقررات ودرجاتها، والتحويل بين البرامج (إن وجد).

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبةُ من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبةُ المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: *مستوف*

- لدى الجامعة مجموعة من الموظفين يقدمون دعمًا كافيًا للطلبة فيما يتعلق بالمكتبة والتعليم الإلكتروني. كما تقدم الجامعة دورات للطلبة؛ لتدريبهم على كيفية استخدام موارد المكتبة. ويبين تقرير أداء مكتب الإرشاد الأكاديمي في عمادة شئون الطلبة أنشطته، وفعالياته، وتنوع الخدمات التي يقدمها. ووفرت الجامعة للطلبة خطًّا هاتفيًّا ساخنًا أثناء جائحة كورونا، كان له دور في مساندة الطلبة بشكل عملي ومريح. ومن خلال المقابلات، تبين للجنة مدى فاعلية مكتب الإرشاد الاجتماعي والأكاديمي، بالنسبة للطلبة الذين يواجهون تحديات اجتماعية أو أكاديمية، وكذلك نوعية الخدمات الإلكترونية، والدعم الفني الكبير الذي ساهم في إنجاح عملية التعليم الإلكتروني، حيث توفرت ورش عمل توعوية، وخدمة الخط الساخن للطلبة وأعضاء هيئة التدريس على مدار الساعة. وتقدر اللجنة الدعم والمساندة المالية التي تقدمها الجامعة للطلبة المحتاجين، من خلال مراعاتهم في تأجيل الرسوم الدراسية خصوصًا أثناء جائحة كورونا، كما تبين للجنة من خلال المقابلات.
- أنشأت الجامعة مكتب التطوير الوظيفي وشئون الخريجين التابع لعمادة شئون الطلبة؛ لتقديم النصح والمشورة المهنية للطلبة الخريجين فيما يتعلق بما يحتاجونه من معلومات حول سوق العمل، وآلية

البحث عن وظائف مناسبة لتخصصهم. ويقوم المكتب بعقد دورات تدريبية للطلبة؛ لتهيئتهم للتقدم للحصول على وظائف، والدخول في مقابلات التوظيف، وإعداد السيرة الذاتية.

- تتولى عمادة شئون الطلبة، وإدارة القبول والتسجيل بالاشتراك مع مجلس الطلبة، إعداد يوم التهيئة في بداية كل فصل دراسي؛ لاستقبال الطلبة الجدد والمنقولين، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، وببرامج، وأنشطة، وأنظمة، ومرافق الجامعة. كما ينظم قسم العلوم السياسية لقاءً تعريفيًّا بين الطلبة الجدد، وأعضاء الهيئة التدريسية في بداية العام الأكاديمي.

- تتبنى الجامعة مجموعة من السياسات؛ لتوفير الإرشاد الأكاديمي للطلبة، حيث توفر سياسة الإرشاد النصح، والتوجيه، والمراقبة، والمتابعة للطلبة حتى إكمال دراستهم. وتولي الجامعة الطلبة ذوي التحصيل المتدني رعاية ومتابعة خاصة ودقيقة، وذلك من خلال تبنيها سياسة متابعة الطلبة في مرحلة خطر الإخفاق الأكاديمي. وأبدى طلبة البرنامج وخريجوه – أثناء مقابلات الزيارة الافتراضية – مستوى عاليًا من الرضا عن أعضاء القسم؛ لما قدموه ويقدمونه من إرشاد، وتوجيه، ونصح للطلبة، كان له دور كبير في نجاحهم.

- تلتزم الجامعة بتوفير التسهيلات المُمكِنة لذوي الاحتياجات الخاصة، حسب ما نصت عليه سياسة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، التي تضمن توفير التسهيلات، والمساندة البشرية والتقنية لهم، وتعزيز قدراتهم؛ لتحقيق متطلباتهم الأكاديمية بيسر وكفاءة. كما تلتزم الجامعة بالمساواة بين الجنسين، وتكافؤ الفرص للجميع، وتعزيز فرص الطالبات.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تعمل الجامعة لتوفير كل فرص النجاح للطلبة، ولديها سياسة خاصة؛ لمساعدة المتعثرين منهم الذين يواجهون خطر الإخفاق الأكاديمي، وعدم تكملة الدراسة. ووفقًا لنظام الإرشاد الأكاديمي، يقوم المرشد المسئول عن الطلبة بمتابعتهم وإرشادهم وتقديم النصح لهم وتوجيههم بشأن اختيار المقررات والساعات التي يقومون بتسجيلها ومساعدتهم على اجتيازها، وحثهم على رفع معدلهم الأكاديمي. وهناك شواهد على متابعة الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. وتتولى وحدة الإرشاد والتوجيه في عمادة القبول والتسجيل تحذير الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي في وقت مبكر، من خلال الاتصال المباشر بهم، ومناقشة أوضاعهم.

- تقوم الجامعة بعدة إجراءات؛ لتقييم الخدمات المقدمة للطلبة دوريًا، وقياس مدى رضاهم عنها وتحسينها، مثل: استبانات جمع التغذية الراجعة من الطلبة وأصحاب المصالح، واستبانة تقييم رضا الطلبة عن التعليم الإلكتروني. وقد أنشأت الجامعة لجنة التجربة الطلابية؛ لمتابعة نتائج استبيانات الطلبة المختلفة، واتخاذ القرارات المناسبة. يرأس اللجنة عميد شئون الطلبة، وتضم في عضويتها نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية والتطوير، ونواب العمداء وممثلين عن مجلس الطلبة وعمادة شئون الطلبة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: *مستوف*

- تنطلق عملية التقييم في برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية من إستراتيجية التعليم والتعلم المُتَّبعة في الجامعة، حيث يوجد أساليب تقييم موثوقة وفعالة بحسب تقرير التقييم الذاتي. واتضح للجنة من خلال المقابلات أن هناك تنوعًا في تقييم المقررات حسب طبيعتها، بحيث تضمن تدرج صعوبة التقييمات. كما يتضح من معايير التصحيح، ووضع العلامات لمرحلة البكالوريوس، ومن عيِّنة معايير تقييم الأعمال، أن البرنامج يُعِدُّ معايير التصحيح بحيث تأخذ في الاعتبار التفاوت في مستوى المقررات والمخرجات لكل مقرر، والتغذية الراجعة للطلبة من عضو هيئة التدريس بعد تصحيح الامتحان.

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة، مثل: إستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم، أن هناك أساليب تقييم غير تقليدية كالمحاكاة؛ لتدريب الطلبة على ممارسة الجوانب العملية والواقعية، واتضح للجنة أن هذه العملية متكاملة بحيث تخضع للتعديل القبلي والبعدي؛ للتأكد من موافقة أدوات التقييم لمخرجات التعلم المطلوبة، ومعايير المراجع الخارجي، ومركز ضمان الجودة. وتبين للجنة خلال المقابلات أن تعديلات المُقيِّم يتم مناقشتها في القسم؛ للتأكد من ربط كل سؤال بمخرج تعليمي. بالإضافة إلى ذلك، هناك استمارات خاصة بالجودة؛ لربط المخرجات التعليمية بأساليب التقييم، مثل: مصفوفة قياس تحقق المخرجات التعليمية، ومصفوفة قياس المخرجات التعليمية، وهي استمارات محكمة،

ومنظمة، ومتسلسلة على عدة مستويات (الجامعة ومركز ضمان الجودة والكلية)، وتستخدم لتحديث البرنامج؛ للتأكد من توافق مواصفات الخريجين مع سوق العمل.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، وإستراتيجية التعليم والتعلم والتقييم في الجامعة، إلى وجود ما يكفي من آليات؛ للتأكد من تلبية إنجازات الخريجين لمخرجات التعلم المطلوبة، حيث تم تصميم البرنامج بحيث يساعد الخريجين على تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة والمتوقعة في الخطة الدراسية للبرنامج، بطريقة منهجية موزعة على عدة فصول وسنوات بشكل متدرج. كما تبين للجنة من مصفوفة قياس المخرجات التعليمية للمقرر، أن منسق البرنامج يقيس – في نهاية كل فصل دراسي – مدى تحقق المخرجات التعليمية للبرنامج.

- تنطلق الجامعة في تقييمها للطلبة من سياسة التقييم، والاعتدال، والتغذية الراجعة، وهي سياسة دقيقة مفصلة تساعد الطلبة على معرفة نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم؛ حتى يتمكنوا من تجاوزها. واتضح للجنة – خلال المقابلات – أن خطوات عملية التقييم ومعاييرها تركز على تقييم المحتوى والإجراءات معًا؛ لضمان شمولية أدوات التقييم، وتوقيتها، وموضوعيتها، والتخصص الدقيق للمدققين الداخليين والخارجيين، وخبرتهم، وسمعتهم الأكاديمية. وتبين من أمثلة التقييمات التي تم تعديلها بناء على تقارير الاعتدال القبلي الداخلي، أن هناك متابعة لعملية تقييم الطلبة، وتحسينات مناسبة يتم إجراؤها على هذه التقييمات، وهذا ما تأكدت منه اللجنة خلال مقابلة أعضاء هيئة التدريس، والمدققين الخارجيين للبرنامج.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تكفل الجامعة النزاهة الأكاديمية من خلال مجموعة واضحة وحازمة من السياسات والإجراءات، مثل: سياسة البحث العلمي، وسياسة التقييم، والاعتدال، والتغذية الراجعة، ويتم التعريف بها على مستوى الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس. كما عقدت الجامعة مجموعة من ورش العمل

الإلكترونية؛ من أجل إرشاد الطلبة لتحقيق النزاهة الأكاديمية المطلوبة، من خلال تطبيق برنامج (Turnitin). وتستخدم الجامعة إجراءات رادعة لمخالفات الطلبة الأكاديمية، مع الأخذ في الاعتبار خطأ الإهمال، وعدم المعرفة الكاملة والدقيقة لأساليب التوثيق، خصوصًا للطلبة الجدد، كما هو موضح في الدليل الداعم، الذي يوضح العقوبات في هذا الشأن. وتبين للجنة خلال المقابلات عدة آليات استخدمها أساتذة البرنامج؛ لضمان النزاهة الأكاديمية في الامتحانات أثناء جائحة كورونا، وهي بنك أسئلة الامتحانات؛ للتأكد من عدم تكرار الأسئلة بين الطلبة، واشتراط فتح الكاميرا أثناء الامتحان، والابتعاد عن الأسئلة التقليدية المباشرة، والتركيز بدلًا منها على الأسئلة التحليلية النقدية. ولاحظت اللجنة أنه بالرغم من وجود سياسات خاصة بالمخالفات الأكاديمية، والانتحال من قبل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، إلا أنها متوفرة باللغة الإنجليزية فقط (انظر التوصية في مؤشر 1.5).

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تستخدم الجامعة إجراءات رادعة لمخالفات الطلبة الأكاديمية، وتأخذ في الاعتبار خطأ الإهمال، وعدم المعرفة الكاملة والدقيقة لأساليب التوثيق، خصوصًا للطلبة الجدد. وتتدرج العقوبات في هذا الشأن، بحيث تبدأ بتقديم المشورة والتوجيه المناسبيْن بشأن كيفية تجنب سوء السلوك الأكاديمي، وتنتهي بإرسال المخالفة إلى لجنتي التأديب والتظلم؛ لإصدار القرار النهائي، ورصدها في سجل الطالب، وذلك في حال احتوت المخالفة على احتيال أكاديمي. ويبين دليل الطالب أنواع المخالفات المسلكية، وسياسات الانتحال، وإجراءات التظلم.

- يذكر تقرير التقييم الذاتي، مخالفة أكاديمية واحدة فقط تم رصدها بتاريخ 2020/2/9، وناقشتها لجنة المخالفات المسلكية في الكلية بتاريخ 2020/4/15، وقررت إعطاء درجة صفر في المقرر؛ نتيجة ثبوت حالة الغش، وهو الإجراء المناسب وفق سياسات الجامعة. وتقترح اللجنة ألّا تقوم لجنة التحقيق بإبلاغ الطالب بالمخالفة المنسوبة إليه عن طريق لوحة الإعلانات، والاكتفاء بالطرائق الأخرى في الإبلاغ؛ حفاظًا على الخصوصية.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: *مستوف جزئيًا*

- وفقًا لسياسة التقييم، والاعتدال، والتغذية الراجعة، وتقرير التقييم الذاتي، يتم التدقيق الداخلي من خلال الاعتدال القبلي والاعتدال البعدي، والذي يشمل التصحيح والتغذية الراجعة. وتتم عملية الاعتدال الداخلي وفق أسس دقيقة تأخذ في الاعتبار تعديلات المدقق على الأسئلة، وتعليقه على مدى توافقها مع المعايير الأكاديمية ومواصفات المقرر. وترى اللجنة ملاءمة الإجراءات التي يقوم بها القسم في هذا الإطار، إلا أنه لوحظ أن التخصصات الدقيقة/ الخبرة لبعض المدققين ليست في صميم المقرر (موضوع التدقيق). لذا، توصي اللجنة القسم باختيار المدقق الداخلي وفقًا لتخصصه الدقيق، أو خبرته في تدريس المقرر، أو اهتمامه بموضوع المقرر في أبحاثه.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، هناك سبعة معايير واضحة، يتم بموجبها التدقيق الداخلي، والإنصاف بمنح الدرجات. يتضح من سياسة التقييم، والاعتدال، والتغذية الراجعة، ونماذج الاعتدال الداخلي القبلي، وأمثلة التقييمات التي تم تعديلها، أن عملية التدقيق الداخلي تؤدي إلى تطوير المقررات الدراسية بشكل دوري، وتحقق العدالة في منح الدرجات، كما هو مثبت في الوثائق الداعمة.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، والأدلة الداعمة، يوجد تدرج واضح ومنظم فيما يتعلق بوجود آليات رسمية ومناسبة؛ لتقييم مدى فاعلية التدقيق الداخلي للبرنامج، ابتداءً من دور منسق البرنامج، ثم رئيس القسم، ورئيس وحدة ضمان الجودة والاعتمادية في الكلية، وصولًا إلى مجلس ضمان الجودة والاعتمادية الذي يضمن الجودة لكل كليات الجامعة.

- وفقًا لسياسة التقييم والاعتدال والتغذية الراجعة، تلتزم الجامعة بمجموعة من الإجراءات؛ لتحقيق التدقيق الخارجي للتقييمات ضمن ضوابط وأسس مهنية؛ لضمان اختيار ذوي الاختصاص والسمعة الطيبة، وهو ما تحقق بالفعل كما تبين للجنة، من خلال الاطلاع على خبرات المدققين الخارجيين للبرنامج وسيرهم الذاتية. واتضح للجنة – خلال المقابلات مع المدققين الخارجيين – مدى رضاهم عن مستوى الأسئلة والتقييم عامةً في البرنامج، حيث اعتبروا أن الامتحانات التي قاموا بتقييمها ترقى إلى مستوى الامتحانات في الجامعات المرموقة، من حيث الأسلوب والتنوع، والعمق، والشمول. وتبين للجنة مناسبة آليات التواصل الرسمية مع المدققين الخارجيين، والتي تشمل إرسال الوثائق المطلوبة، مثل: منهج المقرر، وخطته، وأسئلة الامتحان، والإجابة النموذجية، ونموذج التقييم الذي يتم تعبئته من قبل المدققين.

- يبين تقرير التقييم الذاتي، وأمثلة التقييمات التي تم تعديلها بناء على تقارير الاعتدال القبلي الخارجي، الدور الفاعل للمدققين الخارجيين، حيث تعتمد الجامعة – بشكل كبير – على آرائهم وخبراتهم كما موضح في الوثائق المقدمة. وخلال مقابلة اللجنة مع المدققين الخارجيين، أوضحوا الآلية المهنية التي يمارسونها عند قيامهم بالتدقيق الخارجي، وأثنوا على تعاون أعضاء القسم في ذلك. لكنهم ذكروا أنهم لا يطَّلِعون على درجات الطلبة؛ وبالتالي لا يستطيعون تقدير مدى إنصافها، بالإضافة إلى أنهم لا يشاركون في التدقيق البعدي. وعليه، توصي اللجنة الجامعة بمراجعة سياسة التقييم والاعتدال؛ لتتضمن التدقيق الخارجي البعدي.

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، أن عملية تقييم المحتوى الدراسي، وأساليب التقييم، وعملية التدقيق الخارجي تتم من قبل مختصين وزملاء في العمل والمجال المعرفي، ومن خلال إجراءات وآليات رسمية، يتولى التأكد من تطبيقها رئيس وحدة ضمان الجودة في الكلية استنادًا إلى سياسة التقييم، والاعتدال، والتغذية الراجعة. وثبت للجنة – من خلال الأدلة الداعمة، وسياسة الممتحن الخارجي، والمقابلات – استمرارية تحديث المدققين الخارجيين، واختيارهم على أسس من الكفاءة والمهنية.

المؤشر 3.4: التعلم القائم على العمل

حيثما يطبق التعلم القائم على العمل، توجد سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أن خبرة التعلم المقدمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى؛ لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة.

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تربط الجامعة – بشكل كبير ومتقن – بين النظرية والتطبيق العملي، ويُتَرْجَم ذلك من خلال صياغة المنهج الدراسي، واعتماد التدريب الميداني كجزء من المنهج الإجباري للطلبة، وشرط تخرجهم كما هو موضح في لائحة التدريب، وسياسة التدريب الميداني، التي توضح تفاصيل، وأدوار، ومسئوليات جميع الأطراف ذات العلاقة بمسألة التدريب الميداني، حيث تتوزع أدوار الإشراف والتقييم بين المشرف الأكاديمي، والمشرف الميداني من المؤسسة التي يتدرب فيها الطلبة.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي، أهمية التعلم القائم على العمل من خلال التدريب الميداني، حيث تطبق الجامعة سياسة التعليم في مكان العمل من خلال سياسة التدريب؛ من أجل المواءمة بين النظرية

والتطبيق، ودمج التعليم الأكاديمي مع الخبرة المهنية العملية. ويتضح من مواصفات مقرر التدريب الميداني، أنه يهدف لتحقيق المواءمة بين النظرية والتطبيق، حيث يهدف لتحقيق ثلاث مهارات أساسية، وهي: المهارات التطبيقية، والذهنية، والتحويلية توافقًا مع أهداف البرنامج. هذا، وقد تبين للجنة المراجعة – أثناء لقاءاتها مع الخريجين والمؤسسات التي يتدرب فيها الطلبة – مدى تحقق الأهداف المرجوة من التدريب الميداني، وتحقق مخرجات التعلم القائمة على العمل، حيث تبينت اللجنة درجة الرضا التي أبداها ممثلو تلك المؤسسات، ومدى الاستفادة التي عبر عنها الطلبة المتدربون.

- يوضح تقرير التقييم الذاتي، قيام المؤسسة التي يتدرب فيها الطالب بالمشاركة في تقييمه أثناء عمله وتدربه فيها، بالإضافة إلى تقييم الطالب أكاديميًّا من جانب الجامعة. ومن خلال الأدلة الداعمة والمقابلات، اتضح للجنة المراجعة أن علامات تقييم التدريب تُقَسَّم بين المشرف الميداني في المؤسسة (30%)، والمشرف الأكاديمي في الجامعة (70%)؛ لضمان موضوعية التقييم وشموليته لمحتوى التدريب. وتبين – خلال المقابلات – رضا المشرفين الميدانيين الكبير عن مستوى المتدربين من طلبة البرنامج، من حيث: المعرفة، والالتزام، والمهارات التطبيقية والبحثية. وتقدر اللجنة كفاءة التدريب الميداني بمختلف أطرافه، إلا أن مدة التدريب (120 ساعة)، غير كافية لتحقيق الأهداف المرجوة من التدريب الميداني. وعليه، تقترح اللجنة إجراء مقايسة مرجعية فيما يتعلق بعدد ساعات التدريب الميداني؛ ليتسنى للطالب اكتساب مزيد من الخبرات والتجارب من الواقع العملي الذي يزداد تشابكًا وتعقيدًا.

- يذكر تقرير التقييم الذاتي، عدة إجراءات لتقييم فاعلية التعلم القائم على العمل من جميع أطرافه؛ أي الطالب، والجامعة (من خلال المشرف الأكاديمي)، وصاحب العمل. وتبين للجنة من خلال الاطلاع على نموذج تقييم الطالب لجهة التدريب، ونموذج تقييم المشرف الميداني، والتقرير السنوي لوحدة التدريب الميداني في الكلية، وتقرير مركز الجودة لمقرر التدريب، وجود آلية دقيقة وشاملة؛ لتقييم مدى فاعلية التعلم القائم على العمل من جميع أطرافه. كما يثبت نموذج تقييم الطلبة لمقرر التدريب الميداني، توفر المساحة المتاحة للطلبة في إبداء آرائهم واقتراحاتهم حول التدريب الميداني؛ مما يعزز مبدأ التعلم القائم على العمل.

المؤشر 3.5: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة؛ للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتُحدد تلك السياسات مسئوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: *مستوف*

- توضح مواصفات مقرر البحث التطبيقي، أن مشروع التخرج لطلبة البكالوريوس في العلوم السياسية، يمثل ميزة نسبية لهم؛ لما يحققه من تعزيز التفكير المستقل والناقد المبني على أسس علمية ومعرفية اكتسبوها خلال دراستهم، حيث يكتسبون مهارات إعداد، وتخطيط المشروع، واستخدام أساليب تجميع وتحليل البيانات، وتفسير النتائج. وتثبت الأدلة الداعمة، مثل: مصفوفة الربط بين مخرجات المقرر، ومخرجات البرنامج، وتقرير تقييم مقرر البحث التطبيقي في العلوم السياسية، وجود آليات فعالة تهدف للتأكد من مدى مساهمة مشروع التخرج في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، ودليل البحث التطبيقي الصادر عن قسم العلوم السياسية، تتوزع مهام البحث التطبيقي بين الطالب والمشرف الأكاديمي. ويشير الدليل إلى وجود ضوابط ومرتكزات للبحث التطبيقي، ويحدد أدوار ومسئوليات كل من المشرفين على الأبحاث والطلبة بشكل واضح ومهني؛ ليكفل قيام الطالب بإتمام البحث التطبيقي بطريقة منسجمة مع المعايير الأكاديمية والمهنية. وتبين للجنة عند مقابلتها الطلبة رضاهم الكبير عن المساندة والإشراف من قبل المشرفين الأكاديميين. وتوجد عدة آليات لمتابعة الطلبة، ومراجعة مستمرة لتقدمهم أسبوعيًّا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك سجل لتقدم الطالب شهريًّا، يهدف لمتابعة نشاطه البحثي وتوجيهه. ويُعِدُّ المشرف الأكاديمي تقرير تقييم مقرر البحث التطبيقي الذي يتم من خلاله متابعة الطالب، وتقييمه، وتقديم الاقتراحات والتوصيات؛ لضمان إتمام البحث التطبيقي بما يتفق مع المعايير الأكاديمية، ومخرجات البرنامج.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يشكل رئيس القسم لجنة مناقشة بحث التخرج من ذوي الاختصاص الأكاديمي من أساتذة القسم. وتتم عملية التقييم من خلال استمارة تقييم البحث التطبيقي، وتكون 58% من درجة التقييم للمشرف، و42% منها للمناقشين. ويتضح من ذلك أن هناك عدم توازن في عملية التقييم. وبناءً

عليه، تقترح اللجنة إعادة النظر في توزيع علامات تقييم البحث بين أعضاء لجنة المناقشة، أو إجراء مقايسة مرجعية في هذا الشأن.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، هناك آليات واضحة؛ لمتابعة تطبيق سياسات وإجراءات مشروع التخرج، وإجراء التحسينات المطلوبة عليه؛ إذ توجَد عدة طرائق وأطراف تقوم بعملية تقييم أداء الطالب في البحث؛ من أجل ضمان تحسين مشروع التخرج كما هو مثبت في الأدلة الداعمة، مثل: سجل التقدم الشهري، والبحوث التي علق عليها المشرف. وتبين من نتائج استبيان تقييم مقرر البحث التطبيقي في العلوم السياسية، وجود فرصة للطلبة؛ لتقييم المقرر، وطرح آرائهم ومقترحاتهم حول الإجراءات والأنشطة المرتبطة بالبحث التطبيقي؛ من أجل إجراء التحسينات عليها. وتبين للجنة عند مقابلة الطلبة والأساتذة مدى اتساق هذه الآليات مع المعايير الأكاديمية.

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: *مستوف*

- من خلال الاطلاع على الأدلة المقدمة، مثل: سياسة الممتحن الخارجي، وتقرير الممتحن الخارجي للبرنامج، وشواهد على متابعة إنجازات الخريجين، تأكدت اللجنة من مدى ملاءمة إنجازات الطلبة، وقدراتهم على الإبداع والابتكار. كما اتضح للجنة – من خلال المقابلات التي أجرتها مع الخريجين وأرباب الأعمال – جدية البرنامج في تمكين الطلبة من اكتساب مهارات، تساعدهم في إيجاد حلول للمعضلات، والمشكلات الواقعية، حيث مكَّنَ البرنامج الخريجين، وأهَّلَهم للعمل في مؤسسات سياسية سيادية تتطلب عنصر القيادة، والمعرفة المتقدمة والناقدة، وإجراء التحليل السياسي، والتفكير الإيجابي البنَّاء، مثل: وزارة الخارجية، ومجلس النواب، والمؤسسات الإعلامية.

- يتضح من تقرير التقييم الذاتي، وتقرير المراجعة السنوية، أن نسب الطلبة وتقدمهم وإنجازهم من النسب المقبولة، وأن المعدل الزمني لاستكمالهم دراستهم هو أربع سنوات، وهذا يتوافق مع الخطة الإرشادية والبرامج الأخرى المماثلة.

- أنشأت الجامعة مكتبًا للتطوير المهني وشئون الخريجين الذي ينسق مع لجنة التواصل مع الخريجين، وهناك تواصل وتنسيق بين الجامعة وأرباب الأعمال، وكذلك دراسات عديدة حول مدى رضا أرباب الأعمال على مستوى وأداء الخريجين. وتسترشد الجامعة بملاحظات أرباب الأعمال، والمجلس الاستشاري حول الخريجين واحتياجات سوق العمل. وتبين للجنة خلال المقابلات رضا المجلس الاستشاري للبرنامج عن مستوى الخريجين.

- أجرت الجامعة – من خلال وحدة القياس والتقويم في مركز ضمان الجودة والاعتمادية – دراسة في العام الأكاديمي 2020؛ لقياس آراء الخريجين وأرباب الأعمال، ومدى رضاهم، واحتياجات سوق العمل فيما يخص برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية، وأوضحت الدراسة الاحتياج المستمر لتخصص العلوم السياسية في المؤسسات الحكومية، والرضا العالي في هذه المؤسسات عن مهارات الموظفين المختصين في هذا المجال. وتبين للجنة – من خلال مقابلة مجموعة من أرباب الأعمال – أن خريجي البرنامج يتمتعون بمهارات وإمكانيات علمية منافسة، تمكنهم من القيام بالمهام التي تطلب منهم في أعمالهم باقتدار ومهنية. كما أن الخريجين الذين التقت بهم اللجنة، ويعملون في مؤسسات سيادية، ومواقع قيادية في مملكة البحرين يثمنون كثيرًا دور الجامعة والقسم في بنائهم معرفيًّا وصقل مهاراتهم؛ بما مكنهم من دخول سوق العمل بقوة، ومنافسة خريجي جامعات مرموقة، كما أن منهم من واصل دراسته العليا في جامعات مرموقة.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: *مستوف*

- أوضح تقرير التقييم الذاتي، أن جامعة العلوم التطبيقية تعتمد على نظام ثابت؛ لتطوير السياسات والإجراءات، واعتمادها، وتنفيذها، ومراجعتها بما يتوافق مع إستراتيجية الجامعة. واطلعت اللجنة على السياسات الأكاديمية والإدارية المطبقة، والتي تضم: سياسة التقييم، والاعتدال، والتغذية الراجعة، وسياسة الامتحان المفقود، وسياسة السرية، وسياسة الامتحانات، وسياسة سوء السلوك الأكاديمي، والانتحال، وقواعد ولوائح الامتحان، وإستراتيجية التعلم والتعليم والتقييم، وسياسة التدريب الميداني. وتبين للجنة – من خلال المقابلات مع مسئولي الجودة – أن مركز ضمان الجودة والاعتمادية في الجامعة لديه سجل بجميع السياسات، وأن الجامعة تراجع جميع السياسات والإجراءات كل عامين لتحديثها، مع وجود آليات واضحة تضمن تنفيذ كافة السياسات. وهناك سياسة مرحلية للمراجعة، بدايةً من تحديد الحاجات، إلى البحث وتحليل المعلومات ذات الصلة، وصياغة السياسة، والحصول على الموافقات؛ لتنفيذ ونشر السياسة والمراجعة المستمرة. وتبين أن هذه المراجعة يقوم بها خبراء خارجيون، وأشخاص مخولون بذلك من الكادر الأكاديمي أو الإداري. وتقدر اللجنة جهود القائمين على البرنامج؛ لضمان التنفيذ المتسق لسياسات ضمان الجودة، وتشجع الاستمرار في المراجعة المنتظمة للسياسات؛ لتواكب التغيرات ذات الصلة بالبرنامج.

- وفقًا لدليل ضمان الجودة، هناك نظام مؤسسي واضح لإدارة الجودة. ومجلس ضمان الجودة والاعتمادية هو أعلى جهة إدارية لضمان الجودة والاعتمادية على مستوى الجامعة، ويترأسه رئيس الجامعة؛

للإشراف على الأمور المتعلقة بالجودة على المستوى الإستراتيجي، ومتابعة جميع أنشطة ضمان الجودة، والتعليم والتدريب في الجامعة. وعلى مستوى الكلية، هناك وحدة لضمان الجودة والاعتمادية يرأسها أحد أعضاء هيئة التدريس في الكلية. ويتم تنفيذ ومتابعة نظام إدارة الجودة لبرنامج البكالوريوس في العلوم السياسية، بالتعاون مع فريق البرنامج، وبمشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس لتطوير البرنامج. وتبين للجنة أيضًا وجود آليات لمتابعة التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات على مستوى الكلية وأقسامها؛ من خلال وحدة ضمان الجودة والاعتمادية في الكلية، التي تقدم تقاريرها إلى عميد الكلية. ومما سبق يتبين وجود نظام متكامل لإدارة الجودة؛ ساعد الجامعة في تحقيق المعايير الدولية لإدارة المؤسسات التعليمية.

- أوضح تقرير التقييم الذاتي، وأكدت المقابلات على أن آليات ضمان تنفيذ السياسات تتم على أربعة مستويات، وهي: البرنامج، والقسم، والكلية، والجامعة؛ فعلى مستوى البرنامج، يدعو المنسق فريقه لاجتماعات دورية؛ لبحث مستوى الإنجاز ، وعلى مستوى الكلية، فإن وحدة ضمان الجودة والاعتمادية، والتي تضم في عضويتها منسقي البرامج الأكاديمية، تتولى مسئولية تفعيل ضمان الجودة على مستوى الكلية. وتأكدت اللجنة خلال المقابلات أن الوحدة تقوم بمتابعة تنفيذ التعليمات التي تصدرها، وتلك الواردة من مركز ضمان الجودة والاعتمادية، بما في ذلك تطبيق متطلبات جودة العملية التعليمية والمقررات الدراسية، والاستفادة من موقع التعليم الإلكتروني، واستخدام الكتب والمراجع والبحوث الحديثة للمقررات التي يقومون بتدريسها. كما تبين للجنة خلال المقابلات أن وحدة ضمان الجودة والاعتمادية في الكلية تضع آليات واضحة؛ لضمان الجودة في جميع البرامج الأكاديمية في الكلية، مثل: الاجتماعات الشهرية للوحدة لمناقشة القضايا التشغيلية اليومية، وتقديم التقارير إلى عميد الكلية، والتأكد من تنفيذ العمليات الإلزامية وفقًا لنظام إدارة الجودة في الجامعة، ومراجعتها على مستوى الكلية والمكاتب الإدارية. وعلى مستوى الجامعة، يجتمع مجلس ضمان الجودة والاعتمادية بانتظام؛ للإشراف على الأمور المتعلقة بالجودة على المستوى الإستراتيجي.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن دليل ضمان الجودة هو الوثيقة الأساسية في الجامعة؛ لدعم نظام الجودة، وتحديد أدوار العاملين فيه، وهو متاح للهيئتين الأكاديمية والإدارية، والأطراف ذات العلاقة، من خلال موقع الجامعة الإلكتروني، وصفحة مركز المعرفة، والبريد الإلكتروني، والمجالس الأكاديمية. وتنظم وحدة تطوير أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ورش عمل دورية خاصة بضمان الجودة، كما يتم

تخصيص جانب من يوم التهيئة؛ لتعريف الأكاديميين والإداريين الجدد بنظم ضمان الجودة. وتأكد للجنة – خلال المقابلات – إلمام أعضاء هيئة التدريس بأدوارهم؛ لتحقيق الجودة، وقيامهم بمسئولياتهم المتعددة في هذا الشأن.

- تبين من الأدلة الداعمة، والمقابلات مع مسئولي إدارة ضمان الجودة، أن مجلس ضمان الجودة والاعتمادية في الجامعة يراقب تنفيذ نظام إدارة الجودة، والعمليات التي تتطلبها. ويجتمع المجلس بصورة منتظمة؛ لمتابعة تطبيق نظام إدارة ضمان الجودة على مستوى الكليات والبرامج، ويقوم بإجراء تدقيق على الكليات، والوحدات الإدارية؛ للتأكد من تطبيق إجراءات ومعايير الجودة والاعتمادية، وتقييمها بناءً على تحليل الاستبيانات، ويقوم بإعداد الخطة التشغيلية الخاصة به سنويًّا، ويقدم المركز لرئيس الجامعة تقريرًا سنويًّا عن جميع أنشطة الجودة الأكاديمية والإدارية المنفذة خلال العام الأكاديمي. وقام المركز بمراجعة دليل ضمان الجودة في الجامعة، وأضاف قائمةً كاملةً بسياسات الجامعة كملحق في الإصدار الأخير من هذا الدليل، كما حدَّث قائمة الاستبيانات الرئيسة المستخدمة في الجامعة.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يُدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: *مستوف*

- لدى كلية العلوم الإدارية هيكل تنظيمي حديث وعملي، وهو موثق في مخطط الهيكل التنظيمي للجامعة، ومنشور على موقعها الإلكتروني. وتبين للجنة أن الهيكل الإداري الوظيفي الموضح في المخطط التنظيمي لكلية العلوم الإدارية يضمن مشاركة الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والأطراف ذات العلاقة في أعمال اللجان والمجالس الخاصة بهم.

- اتضح للجنة – خلال المقابلات الافتراضية – أن هناك تسلسلًا منطقيًّا لإدارة البرنامج، حيث يُدار من قبل رئيس قسم العلوم السياسية، ومنسق البرنامج، ومنسقي المقررات، بإشراف عميد الكلية، ورئيس وحدة الجودة في الكلية، كما أن لأعضاء هيئة التدريس أدوارًا محددة. ويحدد دليل إجراءات الجودة في الجامعة على مستوى البرامج، ومنها برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية، مسئوليات اللجان والأفراد المعنيين بإدارة جودة البرامج، بالشكل الذي يضمن التواصل الفعال بين مختلف هذه الجهات، ويُمكِّنُها من اتخاذ القرار. ولدى الجامعة كتيب يحدد اختصاصات اللجان، وهو منشور على موقعها الإلكتروني،

وكتيب الوصف الوظيفي الذي يوضح التسلسل الهرمي في قيادة البرنامج، والقسم، والكلية، والجامعة. ولكل مسئول في الجامعة دور محدد، بمن فيهم رئيسها، وعميد الكلية، ونائبه، ورئيس القسم الأكاديمي. وخلال المقابلات، تبين للجنة أن جميع أعضاء هيئة التدريس في الكلية على علم بأدوارهم، والتوصيف الوظيفي للمسئولين.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن فريق برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية مسئول عن تشغيله. وتقوم عمادة الكلية، ورئاسة القسم الأكاديمي بمتابعة تنفيذ التعليمات الواردة من مركز ضمان الجودة والاعتمادية في الجامعة، وإدارة وحدة ضمان الجودة في الكلية، ومتابعة منسقي البرامج. وتبين للجنة وجود دور محوري لمنسق البرنامج في إدارته، من خلال متابعة ومراقبة عمليات التعليم والتعلم، والإشراف على منسقي المقررات، ومناقشة قضايا الجودة، وتحويلها للقسم الأكاديمي؛ لمناقشتها في مجلس القسم، ثم تحويلها لمجلس الكلية الذي يحيلها لمجلس الجامعة. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتأكد مركز ضمان الجودة والاعتمادية في الجامعة من فاعلية إدارة البرنامج، وإشراك ممثلين عن الطلبة في اجتماعات مجلس القسم ومجلس الكلية. وتبين للجنة من المقابلات أدوار رئيس القسم، ونائب العميد في إطلاع فريق البرنامج على المستجدات، وتوفير البيئة المناسبة لعمله.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

الحكم: *مستوف*

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، توجد عدة سياسات لتقييم البرنامج داخليًّا، مثل: سياسة مراقبة ومراجعة البرامج، ودليل ضمان الجودة. وعلى مستوى المقررات الدراسية، يتم – في نهاية كل فصل دراسي تقييم مدى تحقيق الطالب مخرجات التعليم المطلوبة، وفق مصفوفة قياس تحقق المخرج في استبيان تقييم المقرر، مع تحليل استبيان قياس رضا الطالب عن المقرر الدراسي. ولدى الجامعة عدة نظم للمتابعة، يستخدمها منسق البرنامج في إعداد تقرير مراجعته السنوية، مثل: نظام الملاحظة الصفية؛ لضمان جودة التعليم والتعلم، ونظام معلومات الطلبة، وتقرير ملف المقرر، ومحاضر مجلس القسم، ونموذج تقييم التدريس.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، هناك آليات لمتابعة توصيات التقييمات السنوية، والمتعلقة بالتحسينات المطلوبة على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية، مثل: تقرير المراجعة السنوية للبرنامج في نهاية كل عام أكاديمي، وخطته التحسينية، والتقرير السنوي الذي يصدره مركز ضمان الجودة والاعتمادية في الجامعة، والذي يجمع نتائج مراجعة البرامج الاكاديمية.

- لدى الجامعة سياسة شاملة؛ لمراقبة البرامج ومراجعتها، بالإضافة إلى إجراءات المراجعة التي يقوم بها مجلس التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب. واتضح للجنة من الأدلة الداعمة، أن سياسة المراجعة تستند إلى تقارير تقييم المقررات، واستبيانات الطلبة، وتقرير الممتحن الخارجي السنوي، وتوضح إجراءات المراجعة الدورية للبرامج، والتي يتم إجراؤها كل أربع سنوات. وتقوم لجنة المراجعة الدورية للبرنامج بتقييم ما إذا كان البرنامج مناسبًا للمستجدات الحالية. وهناك أمثلة واضحة في الأدلة الداعمة على عملية المراجعة الدورية لبرنامج البكالوريوس في العلوم السياسية؛ فمثلًا: في العام الأكاديمي 2017–2018، تم إعداد تقرير متكامل عن محتوى البرنامج؛ للتأكد من حداثته، وملاءمته لمتطلبات الجهات الخارجية، مثل: مجلس التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، والإدارة العامة لمراجعة مؤسسات التعليم العالي، ومراجعة الخطط المستقبلية.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يقدم مركز ضمان الجودة والاعتمادية تقريرًا سنويًّا عن ضمان الجودة والاعتمادية، يجمع النتائج، والموضوعات الرئيسة، والإجراءات المطلوبة بناءً على المراجعات السنوية والدورية للبرامج. ويقدم التقرير إلى مجلس الجودة على مستوى الجامعة، ويتم تحويله إلى الكلية بعد أن يُصادِق عليه مجلس الجودة كخطة عمل للتنفيذ. ويراقب مركز ضمان الجودة والاعتمادية تنفيذ هذه الخطة؛ التزامًا بسياسة مراقبة البرامج ومراجعتها. وتبين للجنة – خلال المقابلات – أن المركز يتأكد من أن أي تغيير كبير في البرنامج (مثل: تغيير أهدافه)، لابد أن يتوافق مع الإطار الوطني للمؤهلات، وأية لوائح أخرى ذات صلة بمراجعة البرامج قبل التصديق على تقرير المراجعة، وإرساله إلى الكلية للتنفيذ. وتقترح اللجنة وضع آلية؛ لضمان تنفيذ خطة التحسينات في إطارها الزمني المحدد، من خلال مراجعة التنفيذ وفق جدول زمني محدد.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية، والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبيانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: ***مستوف***

- تستند المقايسات المرجعية لبرنامج البكالوريوس في العلوم السياسية إلى سياسة الجامعة للمقايسات المرجعية، وسياسة مراقبة البرامج ومراجعتها. وتشير تقارير المقايسات المرجعية المقدمة إلى مدى تطابق معاييره الأكاديمية مع البرامج الأخرى المماثلة على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما تشير تقارير أخرى إلى مقايسات مرجعية، كتقرير الممتحن الخارجي؛ لتقييم محتوى البرنامج والترتيبات المتعلقة بضمان الجودة، وتقرير مراجعة البرنامج السنوي. وترى اللجنة أن تقارير الممتحنين الخارجيين تمثل مرجعية خارجية مهمة؛ لقياس كفاءة البرنامج، حيث يطلب منهم التعليق في تقاريرهم على مدى ملاءمة مخرجات التعليم. كما أوضحت المقابلات أن اختيار جامعات للمقايسة جاء بعد تمحيص، ودراسة مكونات برامج العلوم السياسية فيها؛ بغرض اختيار أفضلها، وأكثرها ملاءمة للمقايسة.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن السبب الرئيس لإجراء عملية المقايسات المرجعية هو تحسين جودة العمليات، ومشاركة نتائج المقايسة المرجعية مع أعضاء هيئة التدريس. ويقوم فريق البرنامج الذي يشرف على عملية المقايسة المرجعية مع جامعات أخرى بإعداد خطة قائمة على نتائج المقايسة المرجعية؛ لإدخال تحسينات على البرنامج وخطته الدراسية وفق جدول زمني محدد. وتبين خلال المقابلات أن التحسينات التي أُجْرِيَت لها عدة صور، مثل: مراجعة بعض أجزاء من مواصفات البرنامج، وأهدافه، وعدد مخرجاته، ومسارات التقدم والفرص فيه، وطرائق التعليم والتعلم، وطرائق التقييم.

- وحدة القياس والتقييم في مركز ضمان الجودة والاعتمادية هي المسئولة – بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات والاتصالات وإدارة المعرفة – عن جمع التعليقات من استبيانات الأطراف ذات العلاقة الداخليين والخارجيين، مثل: استبيان أرباب الأعمال، واستبيان الطلبة الجدد، واستبيان تقييم المقرر الدراسي، واستبيان رضا الطالب، واستبيان رضا الخريجين، وتقييم مستوى رضا الطلبة عن التعليم

الإلكتروني، والتغذية الراجعة من المجلس الاستشاري للبرنامج، والتغذية الراجعة من تقارير التدريب الميداني، ووحدة التدريب السنوي في الكلية، والممتحن الخارجي، بالإضافة إلى الإحصائيات التي تتم مناقشتها، وإدخالها في تقرير المراجعة السنوية للبرنامج. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، ومقابلات اللجنة مع فريق الجودة، يتم تحليل تلك البيانات، وتزويد الأقسام والبرامج الأكاديمية بنتائج التحليل؛ ليتم استخدامها لأغراض التحسين والتطوير.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، توجد آليات مطبقة؛ لإجراء التحسينات على مستوى البرنامج الأكاديمي تبعًا لسياسة مراقبة ومراجعة البرامج، حيث يُعِدُّ فريق البرنامج خطة عمل سنوية بناء على نتائج الاستبانات؛ تنفيذًا للتوصيات الواردة في تقارير المراجعات السنوية بما فيها تقرير الممتحن الخارجي، ثم يرسلها للجنة المناهج الدراسية في الكلية ومركز ضمان الجودة والاعتمادية، وتُناقَش في اجتماعات مجلس الكلية والمجلس الاستشاري. وتبين للجنة – خلال المقابلات – أن فريق ضمان الجودة في الجامعة يأخذ عيّنة من كافة الاستبيانات؛ لتحديد مدى رضا الجهات الداخلية كالطلبة والموظفين، إلا أنه لم يتبين إن كان المجلس الاستشاري وأرباب الأعمال، يحصلون على تغذية راجعة بشأن التغيرات التي يتم تنفيذها بناء على اقتراحاتهم أم لا. ولذا، توصي اللجنة بإبلاغ الأطراف ذات العلاقة بنتائج تحليل الاستبانات، وكذلك التحسينات التي أُدخِلَت على البرنامج بناءً على هذه النتائج.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مُفعَّل، واستشراف مستمر؛ لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسبًا لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسبًا، ومواكبًا للعصر.

الحكم: مستوف

- لدى برنامج البكالوريوس في العلوم السياسية مجلس استشاري، يضم خبراء وأرباب أعمال وثيقي الصلة بالعلوم السياسية، تم ترشيحهم من جانب رئيس القسم الأكاديمي، ويتكون من تسعة أعضاء: خمسة خارجيين وأربعة داخليين. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يمثل أعضاء المجلس هيئات حكومية وغير حكومية رفيعة المستوى. وللمجلس اختصاصات محددة، وقد تبين للجنة – خلال المقابلات – أن

المجلس الاستشاري يساعد في توجيه البرنامج؛ لتلبية احتياجات القطاعين العام والخاص، ويقدم المشورة للكلية والقسم الأكاديمي بشأن جميع الجوانب ذات الصلة بالمناهج الدراسية من منظور القطاعات المهنية. وقد أشاد أعضاء المجلس وأرباب الأعمال الذين التقت بهم اللجنة بمحتوى البرنامج، وإدارته، ومستوى خريجيه.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تسترشد إدارة البرنامج بالتغذية الراجعة من المجلس الاستشاري في عملية صنع واتخاذ القرار، حيث يتم تضمين توصيات المجلس ومقترحاته في تقرير المراجعة السنوية للبرنامج. ومن أمثلة ذلك الاستعانة بتوصيات المجلس في تحسين الخطة الدراسية للبرنامج، وتنفيذ الاعتماد على النظام الإلكتروني في ضبط عملية التسجيل بطريقة أكاديمية موضوعية، وقد تحققت لجنة المراجعة من ذلك خلال المقابلات. وتؤكد اللجنة على ضرورة إبلاغ المجلس بالتحسينات التي أُدْخِلَت على البرنامج بناءً على نتائج تحليل استبيانات آرائه، وتوصياته، واقتراحاته (انظر التوصية أعلاه في مؤشر 4.4).

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، لدى إدارة البرنامج علاقات قوية مع خريجيه وأرباب الأعمال، تضمن الحصول على معلومات عن المهارات المطلوبة في سوق العمل، حيث يعتمد البرنامج عليهم وعلى غيرهم من الأطراف ذات العلاقة الداخليين والخارجيين، وأعضاء المجلس الاستشاري؛ لجمع معلومات حول سوق العمل المحلي للبرنامج، وذلك من خلال الاستبيانات السنوية التي تجريها الجامعة، مثل: استبيان رضا الخريجين، وتقييم أرباب الأعمال لخريجي الجامعة. ويتم تسجيل نتائج استبيانات أرباب الأعمال في تقرير الأداء السنوي، وتطوير خطة عمل؛ لتحسين البرنامج بناءً على نتائج تحليل هذه الاستبيانات، من تحسين معدلات القبول والتوظيف. وتبين للجنة – خلال المقابلات – رضا أرباب الأعمال عن مستوى المتدربين لديهم من طلبة البرنامج، وترحيبهم بهم كموظفين أكْفَاء.

- وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يعتمد البرنامج على دراسات تستشرف احتياجات سوق العمل، منها تقارير رسمية مثل: تقرير (التعليم العالي في دول الخليج العربية: الحاضر والمستقبل لتحقيق رؤية البحرين 2030)، ودراسة (مهارات المستقبل وإعداد الخريجين في القرن الحادي والعشرين)، ودراسة (تمكين بيت. كوم)، وغيرها من الدراسات التي أجرتها الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي. وتقدر اللجنة جهود البرنامج؛ لتلبية احتياجات سوق العمل عبر تحديث مواصفات المقررات، على ضوء التوصيات التي

تأتي من كافة المصادر. ولذا، توصي اللجنة بالقيام بدراسات استشرافية دورية لسوق العمل؛ للتأكد من مواكبة البرنامج للتغيرات في سوق العمل.

- يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أن الآليات المستخدمة للتأكد من مناسبة البرنامج، وتلبيته لاحتياجات سوق العمل، يتم مراجعتها في إطار مراجعة سياسات الجامعة من جانب مركز ضمان الجودة والاعتمادية كل عامين. وتتولى وحدة القياس والتقييم، وبمساعدة إدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة إدارة استبيانات الرأي المختلفة، ويتم إرسال التقارير والإحصاءات إلى الكليات، والوحدات ذات الصلة؛ لدعم عمليات مراجعة البرامج السنوية في الجامعة. ومن ثم يقع على عاتق متلقي التغذية الراجعة (أي: الإدارة العليا للجامعة، وعمداء الكليات، ورؤساء اللجان، ومنسقي البرامج) متابعة الآليات المطبقة.

هـ. الاستنتاج

بعد أَخْذِ تقريرِ التقييمِ الذاتيّ الخاص بالمؤسسة، والأدلةِ التي جُمِعَتْ من المُقابلاتِ الشخصيةِ، والوثائقِ المُتَوافِرةِ أثناء الزيارة الميدانية التي تمتْ بالفعل في الاعتبار، *ووفقا لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)*، والصادرِ عن هيئةِ جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي *2020*، فقد توصلتْ لجنةُ المراجعةِ إلى الحكم التالي:

يُمنَح برنامج بكالوريوس في العلوم السياسية المطروح بكلية العلوم الإدارية والمقدم في جامعة العلوم التطبيقية حكم جدير بالثقة.

وبناءً على استنتاجات اللجنة بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنةُ، *مع التقدير*، ما يلي:

1. جهود القائمين على البرنامج في مواصلة تطوير المنهج الدراسي، بالاستعانة بنتائج المراجعات الدورية، وتوصيات الشركاء وجهات الإشراف الميداني.
2. الدمج الواضح بين الجوانب النظرية والتطبيقية في المقررات وفي البرنامج عمومًا.
3. المستوى المتقدم للبرامج والأنظمة الإلكترونية المُتاحة في الجامعة.
4. الدعم والمساندة المالية التي تقدمها الجامعة للطلبة المحتاجين، من خلال مراعاتهم في تأجيل الرسوم الدراسية، خصوصًا أثناء جائحة كورونا.
5. كفاءة التدريب الميداني بمختلف أطرافه.
6. جهود القائمين على البرنامج؛ لضمان التنفيذ المتسق لسياسات ضمان الجودة.
7. جهود البرنامج لتلبية احتياجات سوق العمل، عبر تحديث مواصفات المقررات على ضوء التوصيات التي تأتي من كافة المصادر.

ومن أجلِ تحسينِ أداءِ البرنامجِ، توصي اللجنةُ بأنَّه يجبُ على جامعة العلوم التطبيقية و/أو كلية العلوم الإدارية:

1. تفصيل الإستراتيجيات في سجل مخاطر الكلية، بحيث لا تبدو مكررة من عام لآخر رغم تغير حالة الخطر.

2. تضمين مخرجات التعلم للمقررات الدراسية في المقاييسات المرجعية.
3. تقديم مقرر اللغة العربية بحيث يُطرَح في الفصل الدراسي الأول في السنة الأولى؛ وذلك أسوة بمقرر اللغة الإنجليزية الأول من جهة؛ وذلك نظراً لأهمية المهارات اللغوية في كل أعمال الطلبة الكتابية والشفهية من جهة أخرى. وفي المقابل، يمكن تأخير مقرر الجامعة الاختياري الأول إلى الفصل الدراسي الأول في السنة الثانية.
4. تقديم مقرر نظريات العلاقات الدولية – وهو مقرر مفتاحي في العلاقات الدولية – بحيث يُطْرَحُ في الفصل الدراسي الثاني في السنة الثالثة، وتأخير مقرر السياسة الخارجية المقارنة إلى الفصل الدراسي الثاني في السنة الرابعة.
5. مراجعة المصادر التعليمية في المقررات دوريًّا؛ لضمان تحديثها، واستخدام مراجع أجنبية في المقررات الدراسية المتقدمة، خاصة في السنتين الثالثة والرابعة.
6. توفير نسخة عربية من دليل القبول والتسجيل، وسياسة سوء السلوك الأكاديمي والانتحال؛ كي يسهل على الطلبة، وغيرهم من المعنيين الإلمام بما تتضمنه من قواعد وضوابط.
7. بيان إجراءات التظلم من درجات جميع التقييمات في دليل الطالب، وعدم الاقتصار على إجراءات التظلم من درجة الامتحان النهائي.
8. تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية، لاسيما الأساتذة المساعدين، على التقدم للترقية، وتوفير البيئة المُعِينة لهم على استكمال شروط الترقية، وإزالة أي تعارض في المصالح خلال إجراءات التقدم لها.
9. اختيار المدقق الداخلي وفقًا لتخصصه الدقيق، أو خبرته في تدريس المقرر، أو اهتمامه بموضوع المقرر في أبحاثه.
10. مراجعة سياسة التقييم والاعتدال؛ لتتضمن التدقيق الخارجي البعدي.
11. إبلاغ الأطراف ذات العلاقة بنتائج تحليل الاستبانات، وكذلك التحسينات التي أُدخِلَت على البرنامج بناءً على هذه النتائج
12. القيام بدراسات استشرافية دورية لسوق العمل؛ للتأكد من مواكبة البرنامج للتغيرات في سوق العمل.